الجمهوريـــــة الجزائـــــرية الـــديمقراطية الشعبيـــــة
جامعة الشهيد حمّه لخضر ـ الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص : قانون أعمال

بعنـــــوان :

الإطار القانوني للاستثمار الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية

من إعـــــــداد :

- الخوني لعقاب
- عبد العزيز خوضر
- هشام طواهري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
د. جلول محدة	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
د. الهاشمي كمرشو	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. محمد الأمين سلخ	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

قال الله جلّ جلاله في محكم تنزيله :

بسم الله الرحمن الرحيم

{ أَنَّا صَبَبنَا ٱلمَاءَ صَبّا (25) ثُمَّ شَقَقنَا
ٱلأَرضَ شَقّا (26) فَأَنبَتنَا فِيهَا
حَبّا (27) وَعِنَبا وَقَضبا (28) وَزَيتُونا
وَنَخلا (29) وَحَدَائِقَ غُلبا (30) وَفَٰكِهَة
وَأَبّا (31) مَّتَٰعا لَّكُم وَلِأَنعَٰمِكُم (32) }

صدق الله العظيم

عبسالآيات 25-32

شكر وعرفان

أما بعد نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور كمرشو الهاشمي الذي تفضل بالإشراف على إنجاز هذه المذكرة، و الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته العلمية والعملية طيلة تحضيرها، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بالموافقة على قراءة هذه المذكرة ومناقشتها ، فلهم وافر الاحترام و التقدير، و إلى جميع القائمين على كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعةحمه الأخضر ولاية الوادي ، وأخص بالذكر أساتذتنا في مرحلة الماستر كما أشكر كل من ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة و أمدنا بوقته وجهده ولم يبخل علينا بالمعلومات فبارك الله في الجميع .ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

الإهداء

إلى روح والدي طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه إلى والدتي الكريمة أمدها الله بالصحة والعافية إلى رفيقة دربي زوجتي الكريمة إلى أبنائي الأعزاء كل باسمه الخاص إلى جميع أخوتي إلى جميع الأهل والأصدقاء والزملاء

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو بعيد اهدي هذا العمل المتواضع فأن أصبت فبفضل من الله وان أخطأت فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى

لعقاب الخوني

الإهداء

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لنعمة العلم، وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى:

من أوصانا بهما القران الكريم (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا).

إلى معلمي الأول أبي رحمة الله عليه، طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه.

إلى من أنجبتني و ربتني إلى من سهرت علي الليالي، إلى من كانت تسقيني الدعاء حتى وصلت إلى أسمى المراتب، إلى من ضمتني إلى أحضانها، إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها ، إلى ابني الغالي أنس، إلى الزوجة الكريمة . إلى مصدر فخري واعتزازي أخوتي الأعزاء، إلى من أضاء لي الدرب في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة ، من المعلمين والأساتذة الكرام ، إلى رفقاء دربي الذين كانوا بمثابة إخوة زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل من هؤلاء وبأسمى المعاني والوفاء أهدي هدا العمل.

عبد العزيز خوضر

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى اعز وأغلىإنسانإلى
روح أبي (الله يرحموا)
أهدي ثمرة عملي إلى جنتي في الدنيا
والآخرة أمي الغالية (ربي يحفظها)
أهدي ثمرة تعبي إلى كل من ساعدني من
قريب أو بعيد ولو بكلمة والى أصدقائي
وخاصة الخوني لعقاب وخوضر عبد العزيز ولا
ننسى رئيسي في العمل
الذي كان داعم لي بن هارون رابح
أهدي ثمرة مثابرتي إلى كل معلم علمني
حرفا وخاصة أساتذتي في الكلية
وشكرا

هشام طواهري

قائمة المختصرات:

مرسوم تنفيذي: م ت.

الجريدة الرسمية: ج ر.

الصفحة: ص.

الطبعة: ط.

مقدمـــــة

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، كما يشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية للصناعات الغذائية، ويمتص نسبة كبيرة من اليد العاملة، ويساهم أيضا في جلب العملة الصعبة، ويشكل الاستثمار الفلاحي أحد أهم الاهتمامات الرئيسية لمختلف دول العالم لما يحققه من أمنها الغذائي ولتقليله من التبعية للاستيراد الذي يستنزف العملة الصعبة.

ويمثل القطاع الفلاحي في الجزائر مكانة هامة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية منذ السنوات الأولى للاستقلال، ولقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمات العالمية المتتالية بدءا بانهيار أسعار البترول سنة 2014، وأزمة جائحة كورونا (كوفيد 19) سنة 2019، والحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022 وما نتج عنها من أزمة حادة في نقص الغذاء وما صاحبها من ارتفاع جنوني لأسعار المواد الغذائية.

اهتمت الجزائر بالاستثمار الفلاحي من خلال سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة لهذا الجانب عبر فترات زمنية متفاوتة ليتوسع ويتطور عبر فترات مختلفة بدءا بالمرسوم رقم 95/63 المؤرخ في 22 مارس 1963 المتضمن لتنظيم استغلال الأراضي الفلاحية الشاغرة[1]، ليليه الأمر رقم:653/68 المؤرخ في 30 سبتمبر 1968 الخاص بالتسيير الذاتي في الفلاحة[2]، الذي جعل الفلاح هو المنتج و المسؤول لأنه يستفيد فعلا من ثمرة عمله، والذي منح الأراضي دون مقابل وفي شكل مستثمرات فلاحية لمجموعة من الفلاحين للاستفادة منها ولمدة محدودة حيث لا يمكن استغلالها إلا بصفة جماعية.

وصدر في سنة 1971 الأمر رقم: 73/71 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 المتعلق بالثورة الزراعية[3]، والذي أعطى حق الانتفاع بصفة دائمة دون مقابل بمقتضى عقد إداري في شكل تعاونيات جماعية أو مستثمرات فردية، إلا أنه لعدم فعالية القوانين السابقة أصدر المشرع

1المرسوم رقم: 95/63 المؤرخ في 22 مارس 1963 المتضمن لتنظيم الاستغلالات الفلاحية الشاغرة، ج ر عدد 17 الصادرة بتاريخ 29 مارس 1963،ملغى بمقتضى الامر 653/68.

2الأمر رقم:653/68 المؤرخ في 30 سبتمبر،1968 يتضمن التسيير الذاتي في الفلاحة، ج ر عدد 15 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1969،ملغى بموجب القانون 19/87.

3الأمر رقم: 73/71 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971، المتعلق بالثورة الزراعية، ج ر عدد97، الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 1971،بموجب قانون،25/90.

الجزائري سنة 1987 قانون ينظم كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة وهو قانون رقم: 19/87 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المسمى بقانون المستثمرات الفلاحية[1]، والذي يكون عن طريق الاستفادة الدائمة للفلاحين بموجب عقد إداري مشهر بالمحافظة العقارية، مع دفع أتاوي سنوية لحق الانتفاع وه حق قابل للتوريث والحجز عليه حسب المادة: 08 من نفس القانون السالف الذكر.

ونظرا لعدم فعالية وعدم جدوى القانون السالف الذكر، وعدم تحقيقه للنتائج المرجوة منه أصدر المشرع الجزائري قانون جديد رقم: 16/08 المؤرخ في 03 أوت2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي[2]، حيث جاء في المادة: 17 منه الامتياز نمط وحيد وحصري لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهذا من أجل توحيد نمط تسيير هذه الأراضي، ومن **بين الأهداف التي يرمي إليها:**

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في الأمن الغذائي.
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ليصدر بعدها قانون رقم: 03/10 سنة 2010 المحدد لشروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة[3]، المتضمن لعدم قابلية التنازل عن الأراضي الفلاحية وعدم تمليكها من قبل الخواص لأجل المحافظة على الوعاء العقاري ليصبح الاستغلال للأراضي مؤقت عن طريق الامتياز بعدما كان دائم في قانون: 19/87.

بعد ذلك أصدر المشرع الجزائري قانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار[4]، الذي لم يحقق النتائج المرجوة منه هو الآخر، لأن الدولة كانت تلعب فيه دور الموجة للاستثمار في حين كان عليها أن تكون ضابطة فقط، إضافة إلى عدم الشفافية

1القانون رقم: 19/87 المؤرخ في 08 ديسمبر1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة وتحديد حقوقهم وواجباتهم، ج ر عدد 50 الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 1987،ملغى بموجب القانون03/10.

2القانون رقم: 16/08 المؤرخ في 03 أوت2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، ج ر عدد 46 الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008.

3القانون رقم: 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج ر عدد 46، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2010.

4القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 45 الصادرة بتاريخ 03 غشت 2016،ملغى بموجب القانون18/22.

وعامل البيروقراطية، وفشله أيضا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. ثم أصدر المشرع الجزائري بعد ذلك القانون رقم: 18/22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 الذي يعد رسالة قوية تجاه تحرير مجال الاستثمار[1].

أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع من أهمية القطاع الفلاحي، كونه قطاع يعول عليه في بناء اقتصادالدولة خارج قطاع المحروقات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لسد حاجيات أفراد المجتمع، كما يعد الاستثمار الفلاحي مورد حيوي سواء من ناحية قدراته الإنتاجية، أو من حيث إمكانيات خلق مناصب الشغل.

أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة جملة من الأهداف نذكر منها:

- توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الفلاحي والتنمية الاقتصادية.
- التعرف على المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الفلاحي.

أسباب اختيار الموضوع:

أما بخصوص أسباب اختيار الموضوع فهناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، أما بالنسبة للأسباب الذاتية: هي الرغبة في الاطلاع على المنظومة القانونية التي سنها المشرع الجزائري في مجال الاستثمار الفلاحي .

وبالنسبة للأسباب الموضوعية تتمثل في معرفة توجه الدولة في ظل الظروف الراهنة، وكيفية التعامل مع تبعات الأزمات العالمية المتتالية من انهيار أسعار البترول، وأزمة جائحة كورونا(كوفيد 19)، والحرب الروسية الأوكرانية، وما نتج عنها من أزمة حادة في الغذاء، و ما مدى قدرتها على إيجاد الحلول لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي مستقبلا.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا نذكر:

- قلة المراجع والكتابات المتخصصة في الاستثمار الفلاحي.

1القانون رقم: 18/22 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50 الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

- عدم وجود إحصائيات حديثة ودقيقة حول الاستثمار الفلاحي، مع وجود تضارب فيها من مصدر لآخر.

ونظرا لما سبق من القوانين والمراسيم المختلفة المتعلقة بالاستثمار الفلاحي ومدى أهميته في الحياة الاقتصادية للدولة وتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالقطاع الفلاحي الاستراتيجي نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية المنظومة القانونية في تشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بما يحقق التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالاستثمار الفلاحي ؟
- ما لمقصود بالتنمية الاقتصادية ؟
- هل يساهم الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

منهج البحث:

و للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي جسد لنا واقع الاستثمار الفلاحي، وكذا الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال السرد التسلسلي للنصوص القانونية الخاصة بالاستثمار الفلاحي، والاعتماد على المنهج التحليلي لتفسير النصوص القانونية، وتحليل البيانات والقيم الإحصائية.

وبهدف الوصول إلى معالجة شاملة للإشكالية المطروحة قسمنا الموضوع إلى فصلين **الفصل الأول** خصصناه للاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري، تناولنا في **المبحث الأول** مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي، أما **المبحث الثاني** فكان بعنوان الإطار القانوني للاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري.وفي **الفصل الثاني** تطرقنا إلى دور الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية، تناولنا في **المبحث الأول**التنمية الاقتصادية أهدافها ومقوماتها، أما المبحث الثاني فكان بعنوان مساهمة ومعوقات وآفاق الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول

الاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري

تمهيـــد:

لاشك في أن الاستثمار في قطاع الفلاحة كونه قطاع استراتيجي هام يساهم في التنمية الاقتصادية، بالاظافة إلى أنه يعتبر مصدر رئيسي للغذاء، ويوفر المواد الأولية الفلاحية، وممولا للصناعات التحويلية، فهو إذن يعتبر قلبا نابضا لاقتصاديات بلدان العالم ككل.

ولقد عرف الاستثمار الفلاحي في الجزائر نقلة نوعية من خلال المنظومة القانونية التي ترجمت السياسات الفلاحية المنتهجة بداية من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، ولكن بالرغم من ذلك تبقى هناك نقائص، ومرد ذلك اعتماد الدولة على الاقتصاد الريعي على حساب القطاع الفلاحي، وتناولنا هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للاستثمار الفلاحي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي

يمثل القطاع الفلاحي العصب الحساس والقلب النابض لاقتصاديات بلدان العالم لذلك تتوجه الدول للاستثمار الفلاحي لأنه يعتبر بمثابة طوق النجاة لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وجلب العملة الصعبة ، الاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري يشير إلى النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى تطوير وتحسين القطاع الزراعي في الجزائر، يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الجزائري، حيث يسهم في توفير الغذاء والعمل والدخل للمزارعين والمجتمع بشكل عام.

فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري والتي تحدد إطاره القانوني في الجزائر تضمنت تشريعات وقوانين سارية تنظم الاستثمار الفلاحي وتحمي حقوق المستثمرين والمزارعين. وهذه التشريعات تتضمن إجراءات منح الأراضي الزراعية وترخيص المشاريع الزراعية وحقوق الملكية والتعويضات وغيرها من المسائل المتعلقة بالاستثمار الفلاحي.

الأراضي الزراعية: توجد في الجزائر أراضي مخصصة للزراعة، وتشجع الحكومة الاستثمار في هذه الأراضي من خلال توفير الدعم والمزايا للمستثمرين الفلاحين، يتم تحديد الإجراءات والمتطلبات التي يجب إتباعها للحصول على قطعة أرض زراعية واستغلالها بشكل فعال ومستدام.

الدعم الحكومي: تعتبر الحكومة الجزائرية داعمة للاستثمار الفلاحي من خلال توفير الدعم المالي والتقني والتدريب للمزارعين،يتمثل هذا الدعم في المساعدات المالية لشراء المعدات الزراعية والأسمدة والبذور، بالإضافة إلى برامج التدريب والتوعية لتحسين مهارات المزارعين وزيادة إنتاجياتهم.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي

يلخص الاستثمار الفلاحي على انه كل جهد مبذول في خدمة الأرض وتربية الحيوانات،وذلك من خلال تنفيذ مشاريع تعتمد على تكنولوجيا جديدة للإنتاج،بهدف رفع مستوى المنتجات من حيث الجودة والكمية[1]. يمكن تعريف الاستثمار الفلاحي على أنه دمج العوامل الإنتاجية المتاحة في الفلاحة،مثل الأرض والعمل ورأس المال،وتشغيلها لإنتاج موارد فلاحية تلبي احتياجات المستهلكين وتحقق أفضل النتائج في إنتاج وتوفير الغذاء. يمكن أيضًا اعتبار الاستثمار الفلاحي استغلالًا مثاليًا للأراضي الفلاحية لتحقيق إنتاجية عالية والحفاظ على خصوبتها. وبمعنى آخر،يعني الاستثمار في الفلاحة التخلي عن شيء ما في الوقت الحاضر،مثل النقود أو الوقت أو الجهد،من أجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي يسمح للفلاحين بزيادة إنتاجهم ودخلهم في المستقبل. فقد يتضمن ذلك شراء معدات زراعية، أو بناء نظام ري،أو تعلم مهارات جديدة،أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات للوصول إلى مرحلة الإنتاجية. جميع هذه الأشكال من الاستثمار تهدف إلى زيادة إنتاجية الفلاحة ودخلها[2].

يمكن أيضًا تعريف الاستثمار الفلاحي من خلال توضيح بعض العناصر الرئيسية التي يتكون منها:

1. النشاط الاستثماري: يشير إلى تخصيص الأموال التي تم جمعها من الادخار لاستخدامها في قطاع الفلاحة، يهدف هذا الاستثمار إلى زيادة القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي من حيث الكمية والجودة، وتلبية احتياجات السكان من الناحية الغذائية على المستوى الاجتماعي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية على المستوى الوطني.

2.المستثمرة الفلاحية: هي وحدة إنتاجية تشكل الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ومن مجموع قطعان المواشي، الدواجن، الحقول، البساتين والاستثمارات المنجزة، وكذا القيم المادية بما فيها المعدات المالية.

---

[1]قدور فلاق حمزة، دور الاستثمار الفلاحي في دفع عجلة التنمية المحلية، دراسة حالة، مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2019/2018، ص7.

[2]بن هبة مولاي عبد المالك، ابليلة محمد لمين، دعم الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية أدرار، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021/2020،ص8.

3.المستثمر الفلاحي: يشمل جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يمارسون الأنشطة الزراعية،ويشاركون في إدارة الوحدات الإنتاجية الفلاحية،ويستفيدون من أرباحها،ويتحملون المخاطر و الخسائر التي قد تنشأ عن ذلك[1].

كما يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول وسلع إنتاجية (كالأراضي) و يقوم بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر[2] فالاستثمار الفلاحي هو تسخير الإنسان لماله وجهده وعمله وللتكنولوجيا من أجل تحقيق أهدافه المستقبلية.

4.الوحدة الإنتاجية الفلاحية: تشمل الممتلكات العقارية والمعدات والآلات التي تستخدم في الإنتاج الزراعي،تشمل أيضًا الماشية والدواجن والحقول والاستثمارات الزراعية المختلفة،يتم استخدام هذه الوحدات لتحقيق إنتاج زراعي فعال ومستدام.

بصفة عامة، يُعَد الاستثمار الفلاحي نوعًا من الاستثمارات الإنتاجية،حيث يتم استثمار رأس المال النقدي في إنتاج سلع زراعية لتلبية احتياجات المستهلكين وتحقيق أعلى عائد ممكن في شكل أرباح للمستثمر،يهدف الاستثمار الفلاحي إلى استغلال قدرات الإنسان وجهده وعمله بواسطة التكنولوجيا،بهدف تحقيق أهداف مستقبلية في قطاع الزراعة.

5.التسويق والتوزيع: يعتبر التسويق والتوزيع جزءًا أساسيًا من استثمار القطاع الفلاحي في التشريع الجزائري. تهدف السياسات الحكومية إلى تشجيع وتطوير آليات التسويق والتوزيع للمنتجات الزراعية، وذلك من خلال إنشاء الأسواق المركزية والمنصات الإلكترونية لعرض المنتجات الفلاحية وتيسير عملية بيعها، يتم تنظيم العقود والاتفاقيات التجارية بين المزارعين والمشترين بما يحمي حقوق الطرفين ويضمن استقرار السوق.

بشكل عام، يهدف التشريع الجزائري فيما يتعلق بالاستثمار الفلاحي إلى تعزيز التنمية المستدامة للقطاع الزراعي، وتحسين إنتاجية المزارعين، وتوفير فرص عمل في الريف، وتعزيز

---

[1] البراوي راشد، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة،ط1 ،1971، ص284.

[2] بولحبال نادية أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2000، ص 29.

الأمن الغذائي للبلاد، يتم تحديد الإجراءات والضوابط التي يجب إتباعها للحصول على تراخيص الاستثمار الفلاحي والاستفادة من الدعم الحكومي المتاح، مع تطور التشريعات وتعزيز الدعم الحكومي للاستثمار الفلاحي في الجزائر، يتوقع أن يزداد اهتمام المستثمرين والمزارعين بتطوير القطاع الزراعي واستثمار فرص جديدة في مجال الزراعة وتحسين الإنتاجية والجودة.

المطلب الثاني:خصائص الاستثمار الفلاحي

1- **ضخامة رأس المال الثابت والمنقول:** يتمثل رأس المال المستثمر في الإنتاج الفلاحي بصفة عامة في رقعة الأرض الفلاحية وما عليها من منشآت ثابتة، بالإضافة إلى قيمة الأصول الرأسمالية كالآلات الفلاحية ثم الأصول الرأسمالية المتداولة واللازمة الإنفاق على الخدمات الفلاحية.

2- التغيير التكنولوجي الفلاحي فقد عرفت الفلاحة في العقود الأخيرة تغييرا نوعيا كبيرا في وسائل وأساليب الإنتاج أدى إلى مكننة العمليات الفلاحية واستعمال مدخلات جديدة كالأسمدة والمبيدات التي صارت من المستلزمات الأساسية في الفلاحة العصرية ويتطلب إدخالها إلى استثمار أموال كبيرة في هذا الجانب.[1]

3- موسمية الإنتاج الفلاحي يهيمن على عمل النشاط الفلاحي طابع الموسمية حيث يعرف إنتاج السلع الفلاحية مراحل متعددة فلاحية وكذلك مراحل أخرى غير فلاحية كعمليات التخزين والتسويق وهي كلها تابعة لبعضها البعض، وكل مرحلة تستدعي شروط تتوفر في كل منها كما أن هذه الشروط تتنوع و تتعدد منها ما هو بيولوجي يتعلق بالكائن الحي ومنها ما هو طبيعي متعلق بالوسط الجغرافي أو البيئي ومنها ما هو متعلق باختيار الوقت المناسب، ولذا تكون فترة الانتظار طويلة في الفلاحة بسبب العامل الموسمي فتؤدي إلى تعطيل العملية الإنتاجية حيث تطول مدة الانتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على السلعة المنتجة وذلك كون دورة الإنتاج الفلاحي طويلة، بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة كونها تخضع مباشرة إلى سيطرة الإنسان[2].

1 - عثمان أحمد الخولي و محمود محمد الشريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1972، ص36.

2- بن هبة مولاي عبد المالك، ابليلة محمد لمين، دعم الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، المرجع المذكور سابقا، ص 11.

4- عنصر المخاطرة يعد ارتباط الإنتاج الفلاحي لعمليات بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية حيث تجعله محاطا بكل حالات عدم التأكد الذي يزيد من مخاوف المستثمرين في عدم إمكانية الحصول على فوائد مجزية[1].

5- المناوبة الزراعية: وهي التناوب الرشيد لزراعة المحاصيل المختلفة في المشروع الفلاحي وقد يتم هذا التتابع لكل محصول كل سنتين أو ثلاث سنوات أو أكثر[2]

6- سوق المنافسة لا تتحقق إلا بتوفر الشروط التالية :

*وجود عدد كبير من البائعين والمشترين

* تجانس وحدات السلعة المنتجة

*حرية الدخول والخروج من وإلى السوق بالنسبة لأي بائع أو مشتري إلا بالمعرفة التامة بالسوق

7- بطئ صورة رأس المال: وذلك لأن التدفق النقدي في النشاط الفلاحي لا يكون في الغالب إلا مرة واحدة عند بيع المحصول نهاية الموسم مما يجعل الدورة الإنتاجية طويلة خاصة في الإنتاج النباتي المتعلق بمحاصيل الحقول الكبرى مما لا يتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة (الدورة الإنتاجية)

8- اختلاف السنة المالية الفلاحية على السنة المالية العادية وهو ما يؤدي إلى اختلال عمل البنوك ذات النشاط الاستثماري الدوري والسريع من الناحية المحاسبية لرصد الحسابات وإعداد الميزانيات مما يجعلها تحد من التعامل مع المستثمرين القطاع الفلاحي.

9- صعوبة توزيع التكاليف بدقة وضعف تركيز وسائل الإنتاج لوحدة المساحة يتمثل في الآتي : (أ) صعوبة توزيع التكاليف على الوحدات الإنتاجية وهذا بسبب نوع الإنتاج الفلاحي لظاهرة ترابط المنتوجات كالقمح والتين مثلا فضلا عن مدخلات دورة إنتاجية معينة قد تكون مخرجات دورة إنتاجية سابقة لنفس الفرع وهنا يثار السؤال حول كيفية تقييمها بسعر السوق أم بسعر التكلفة (ب) ضعف تركيز وسائل الإنتاج لوحدة المساحة : حيث يجري الإنتاج الفلاحي على مساحات واسعة من الأراضي مما ينشأ عنه أسلوب خاص في التنظيم وصعوبة التوليف بين عناصر الإنتاج لبلوغ السعة المزرعية المثلى.

1 - زبيري رابح،الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطورها.أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية -جامعة الجزائر، صص52-53.

2 - المرجع نفسه، ص54.

10- التخصص النطاقي المفروض : وهو قيام الوحدات الزراعية في نطاق جغرافي معين بالتركيز على إنتاج زراعة معينة تماشيا مع مميزات التربية والمعطيات المناخية.[1]

المطلب الثالث : مجالات الاستثمار الفلاحي

الاستثمار الفلاحي في الجزائر يشكل قطاعًا مهمًا في الاقتصاد الوطني، حيث تتوفر الجزائر على مساحات وفيرة من الأراضي الزراعية وموارد طبيعية غنية تسهم في تطوير القطاع الفلاحي. هناك عدة مجالات للاستثمار الفلاحي في الجزائر يمكن ذكرها:

1-زراعة المحاصيل الحبوبية: تعتبر زراعة الحبوب مجالًا مهمًا في الجزائر، حيث يتم زراعة القمح والشعير والذرة والشوفان وغيرها من المحاصيل الحبوبية. يمكن للمستثمرين الاستثمار في تطوير وتحسين أنظمة الري والتقنيات الزراعية المتقدمة لزيادة إنتاجية الحبوب وتحسين جودتها.

2 -زراعة الفواكه والخضروات: تتميز الجزائر بتنوع مناخها وتربتها، مما يسهم في نمو مجال زراعة الفواكه والخضروات، يمكن للمستثمرين الاستثمار في زراعة العنب والتفاح والبرتقال والبطيخ والطماطم وغيرها من الفواكه والخضروات وتطوير تقنيات التخزين والتصدير لتسويق هذه المنتجات.

3- تربية الماشية: يعد قطاع تربية الماشية من القطاعات الهامة في الجزائر، حيث تتوفر على مساحات واسعة من المراعي الطبيعية و يمكن للمستثمرين الاستثمار في تربية الأبقار والأغنام والماعز وتحسين معدلات الإنتاج والجودة وتطوير صناعة منتجات الألبان.

4- الاستثمار في الزراعة العضوية: يشهد الاهتمام بالزراعة العضوية نموًا في الجزائر، حيث يتزايد الطلب و الاهتمام بالزراعة العضوية في الجزائر نظرًا للطلب المتزايد على المنتجات العضوية عالية الجودة. يمكن للمستثمرين إنشاء مزارع عضوية لزراعة المحاصيل وتربية الماشية دون استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية. يمكن أيضًا تطوير نظم الري العضوية واعتماد الممارسات الزراعية المستدامة للحفاظ على التوازن البيئي وتلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية.

5- تطوير صناعة الأعلاف: تعتبر صناعة الأعلاف مجالًا حيويًا لدعم قطاع التربية والثروة الحيوانية في الجزائر و يمكن للمستثمرين الاستثمار في إنتاج الأعلاف المتنوعة

1 - عثمان أحمد الخولي و محمود محمد الشريف، الزراعة العربية، المرجع المذكور سابقا، ص39.

وذلك باستخدام الموارد المحلية مثل الحبوب والفواكه المحلية والمخلفات الزراعية، وتوفير أعلاف ذات جودة عالية لتحسين إنتاجية الماشية وتعزيز الصناعة الحيوانية.

6- تطوير الصناعات الزراعية الفرعية: يمكن للمستثمرين استغلال الإمكانيات المتاحة في الجزائر لتطوير الصناعات الزراعية الفرعية مثل صناعة الألبان، وتجهيز وتصنيع المنتجات الغذائية المشتقة من المحاصيل الزراعية مثل العصائر والمربى والمعلبات.

ولتحليل القاعدة الإنتاجية في الفلاحة هناك عدة زوايا أو مداخل تتضح من خلالها مجالات و أوجه الاستثمار الفلاحي، إذ نميز هناك أكثر من مدخل لتحديد المجالات التي تتم فيها عملية الاستثمار.[1]:

1- مدخل نوعية النشاط:

جل الباحثين في الاقتصاد الزراعي يميلون إلى مدخل نوعية النشاط والذي يتم فيه تحديد مجالات الاستثمار استنادا إلى التقسيم الشائع لفروع الإنتاج الفلاحي[2].

أ-فرع الإنتاج النباتي:

وهو كل ما يتعلق بالحرث والبذر والتشجير و البستنة ويتمثل في:

- محاصيل الحقول الكبرى(القمح، الشعير .....).
- الخضر و البقول الجافة.
- الفواكه والثمار.

ب-فرع الإنتاج الحيواني:

ويتمثل في:

-إنتاج اللحوم الحمراء.
- إنتاج اللحوم البيضاء.
- إنتاج الحليب.
- إنتاج البيض.
- إنتاج العسل

[1] - يحة عيسى، قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينية من مشاريع الاستثمارات الزراعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص133.

[2] - زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص53.

2- مدخل مراحل الإنتاج:

يعتبر النشاط الفلاحي عبارة عن مجموعة حلقات تسبق بعضها البعض و تشكل كل منها مرحلة تمهد للمرحلة اللاحقة لها وأهم حلقاتها:[1]

أ-صب الماء: وهي تهيئة لوازم الري وذلك باعتبار الماء أهم عناصر الحياة للمنتجات الزراعية الفلاحية.

ب- شق الأرض: وهي تعتبر المرحلة الثانية بعد صب الماء والتي تتطلب كلاّ من الجهد و أدوات العمل (أدوات للحفر، والحرث، والبذر....)

ج-الإنبات: وهي المرحلة الثالثة التي تتميز بطول مدتها أكثر من المرحلتين السابقتين إذ أن الرعاية للمزروعات تبقى مجال استثمار طويل الأمد نسبيا خاصة في بعض الأشجار المثمرة كالنخيل والزيتون.

د-تربية الأغنام: فالأغنام لا يمكنها العيش إلاّ بتوفير الناتج الأولي للأرض الذي يمثل أداة التغذية الأولى للأنعام.

هـ-المرحلة الأخيرة: وهي مرحلة الاستهلاك النهائي للمنتوج.

3- مدخل مراحل المنتوج (دورة المنتوج): وهنا يتم التقسيم حسب الدوائر التي يمر بها المنتوج، ويكون بالتمييز بين دائرتين[2]:

أ- دائرة الإنتاج: وهي التي تتم فيها مرحلة(تحضير مستلزمات السلعة) وتقديم الشكل النهائي للمنتوج.

ب-دائرة التسويق: وهي مرحلة التداول للسلعة، ويعتبر التسويق الزراعي من أهم أبواب الاستثمار في الدول المتقدمة و النامية بشكل عام، وذلك لتوفر الإنتاج الزراعي المنافس من الدول المتقدمة من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم التمكن من السيطرة على حركة السوق الداخلية و الخارجية من حيث الأجهزة القائمة بالتسويق لتدني مستواها الفني من جهة وخبرتها من جهة أخرى لحداثة التعامل معها مما يجعل الاستثمار في التسويق الزراعي لا يقل أهمية عن الاستثمار في دورة الإنتاج.

المبحث الثاني:الإطار القانوني للاستثمار الفلاحي

[1] - يحة عيسى، المرجع المذكور سابقا، ص 133.

[2] - المرجع نفسه ص 137.

بعد استقلال الجزائر وجهت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا لقطاع الزراعة والاستثمار الفلاحي حيث تم وضع إطار قانوني لتشجيع وتنظيم هذا النوع من الاستثمارات و تتمثل هذه الإطارات القانونية في مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تشجيع عملية الاستثمار الفلاحي والقطاع الزراعي و تنظيم علاقة المستثمرين في القطاع الفلاحي مع الحكومة والمواطنين و تشمل : هذه الإطارات القانونية قوانين المياه والغابات والمراسم التنفيذية التي تنظم الأراضي الفلاحية والقوانين الخاصة بتحسين وتطوير الإنتاج الفلاحي وتسويق المنتجات الزراعية

كما أن الحكومة الجزائرية قدمت مجموعة من المزايا والامتيازات للمستثمرين الفلاحين من أجل تشجيعهم على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

المطلب الأول :الإطار القانوني للاستثمار الفلاحي بعد الاستقلال إلى غاية 1990 م

يعد الاستثمار الفلاحي احد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الجزائري وهو يعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري وقد شهد هذا القطاع العديد من التحولات والتطورات خلال الفترة الممتدة منذ الاستقلال إلى غاية 1990 ،حيث أنه في بداية هذه المرحلة شهد تغييرات جذرية في التنظيم والإدارة وما طرأ عليه من إصلاحات أساسية في هذا المجال ،حيث تم إنشاء الهياكل الإدارية والتنظيمية والتشريعية لإدارة القطاع الفلاحي وتم تحديد الأولويات والخطوط الإستراتيجية لتطوير هذا القطاع والرفع من كفائته.

وقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال نمطا اقتصاديا قائما على التخطيط الموجه وخلال هذه المرحلة شهد قانون الاستثمار أو منظومة الاستثمار تطورات واسعة الأبعاد نسردها كالتالي:

1-قانون الاستثمار الصادر سنة 1963 ،وهو قانون 63-277 [1]الصادر في 1963/07/26،ومما جاء به هذا القانون أنه كان موجها إلى رؤوس الأموال الأجنبية الإنتاجية أساسا وقد خول لهم ضمانات منها ما هو عام بجميع المستثمرين ومنها ما هو خاص بالمؤسسات المنشئة عن طريق الاتفاقيات حيث تتجلى الضمانات فيما يلي:

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستقدمي ومسيري هذه المؤسسات وفقا لما جاء في نص المادة الخامسة من هذا القانون.

[1] – القانون رقم 63-277، المؤرخ في: 1963/07/26،المتضمن قانون الاستثمارات، ج ر، عدد: 53، الصادرة في 1963/08/20.

- ضمان ضد نزع الملكية ،حيث لا تكون هذه الأخيرة ممكنة إلا بعد ان تصبح الأرباح المتراكمة في المستوى بين رؤوس الأموال المستوردة والمستثمر ويؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل،كما أن هذا القانون منح امتيازات خاصة بالمؤسسات المستثمرة المعدة كما هو مبين في المواد (31،14،08) من هذا القانون .

أما بالنسبة للمؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات فإن هذا النظام يخص المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة والتي يشتمل برنامج استثمارها على قيمة خمسة ملايين في مدة ثلاث سنوات على أن ينجز هذا الاستثمار من قطاعات ذات أولوية أو يوفر هذا الأخير أكثر من منصب عمل.

كما يمكن للاتفاقية ان تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد زيادة على هذا يمكن تجميد النظام الجبائي لمدة 15 سنة .

2-قانون الاستثمار لسنة 1966: بعد فشل قانون الاستثمار لسنة 1963 السابق الذكر تبنت الجزائر قانونا جديدا لتجديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية وهو الأمر رقم: 66-284 المؤرخ في 1966/09/15[1] ،حيث ومن خلال المبادئ التي وضعها هذا القانون والمرتكز على مبدأين أساسين وهما:

- **المبـــدأ الأول:** إن الاستثمارات الخاصة لا تتجزأ بحرية في الجزائر ،وكذلك بين القطاعات الاقتصادية الحيوية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى حيث تكون للدولة الأولوية في الاستثمار في القطاعات الحيوية وفقا لما نصت عليه المادة الثانية من هذا القانون.

وبهذا التقنين والتشريع أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الاستثمارات الحيوية دون غيرها ،أما بالنسبة لرأس المال الوطني الأجنبي فيمكن له أن يستثمر في قطاعات أخرى وهذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل السلطات.

ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات العامة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة تبعا لما جاء في نص المادة الخامسة من هذا القانون.

[1] – الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15، يتضمن قانون الاستثمارات، ج ر، عدد 80، 1966.

- **المبدأ الثاني:**

يتعلق بمنح الضمانات والامتيازات حيث تخص امتيازات الأجنبي ويكون النظام الجاري للامتيازات والضمانات نتيجة الاعتماد من طرف السلطات.

حيث في الميدان قد تم تطبيقه على الاستثمارات الأجنبية والمتعلقة بالشركات المختلطة وذلك سنة 1966.

وفي ظل هذا الإصدار القانوني الجديد لسنة 1966 فقد وصل حجم الاستثمار الخاص إلى ما يقارب 880 مليون دينار جزائري وخلق حوالي 27300 منصب عمل،وإقامة ما يقارب 800 مشروع استثماري ،وحسب المختصين يعتبر هذا من أكثر القوانين تقييدا للاستثمار الخاص الوطني منه والأجنبي خصوصا،حيث يندرج هذا القانون ضمن التوجه الاشتراكي للجزائر في هذه الفترة.

ومن خلال هاذين القانونين (1963-1966)،يتضح جليا أنهما لم يقوما بجلب الاستثمارات كونهما ينصان على إمكانية التأميم وكذلك خضوع المنازعات الخاصة بالاستثمار للمحاكم والقانون الجزائري.

3-الأمر رقم:68-653، الصادر في 1968/09/30[1] في الجزائر، والمتعلق بالتسيير الذاتي في المجالات الإدارية والمحلية في البلاد وأهم ما جاء فيه :

- إنشاء هيئات محلية وإدارية تحت ما يسمى بالمجالس المحلية و الولائية والتي منحت صلاحيات كبيرة في التسيير والإدارة المحلية وتتكون من التالي:

أعضاء منتخبين من المواطنين الجزائريين مع تمتعها بحرية اتخاذ القرارات المحلية والإدارية دون تدخل من الحكومة الوطنية.

وكان الهدف من إصدار هذا الأمر تشجيع المشاركة المجتمعة في صنع القرار وتعزيز الشفافية والشراكة مع المواطنين والحكومة .

4-الأمر 71-73 ،المؤرخ في 1971/11/08 [2]،المتعلق بالثورة الزراعية.

1الأمر رقم:68-653، المذكور سابقا.

2الأمر 71-73، المذكور سابقا.

حيث يعتبر هذا القانون جزء من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد استقلال البلاد ويهدف هذا الأمر إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الأراضي على الفلاحين في الجزائر.

بموجب هذا الأمر تفرض قيود صارمة على تملك الأراضي الزراعية من قبل الأفراد والشركات ،وكذلك تحديد الحد الأقصى لمساحة الأرض التي يمكن لشخص واحد أن يمتلكها.

كما تم تحديد الأسعار الزراعية المعقولة للمحاصيل وكذلك توفيرها للفلاحين،والمساعدات ضمن تحسين إنتاجهم وجعله أكثر تنافسية.

والملاحظ أنه تم تأسيس نظام التعاونيات الفلاحية والتي هي جزء من الجهود التي تقوم بها الحكومة الجزائرية لتعزيز القطاع الزراعي والرفع من إنتاجية الأراضي الزراعية في البلاد،وأهم البنود الواردة في نصوص هذا القانون ما يلي:

- توفير الدعم المالي والفني للمستثمرين المساهمين في تحسين وتطوير القطاع الزراعي.
- تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية المعزولة.
- توفير الوظائف والمناصب للمزارعين المحليين.
- إجراءات لتسهيل عملية تأسيس المشاريع الزراعية من ضمن إجراءات الترخيص والتسجيل وكذلك دعم تحسين البنية التحتية الزراعية كالطرق والموانى والمستودعات.

5-قانون 83-18 المؤرخ في 1983/08/13،وهو عبارة عن محاولة لتفعيل عملية استصلاح الأراضي الصحراوية ،حيث يتعلق هذا القانون بحيازة الملكية العقارية ذلك في ظل سياسي واقتصادي موجه يعتمد في الأساس على التدعيم الكلي للدولة مما ضعف عملية الإنتاج الفلاحي وتطور ثقافة الاتكال و ألّا عمل مما يؤدي بث مظاهر فشل نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية[1].

هذا الإطار القانوني تكريس لمبدأ الاستصلاح كأحد الأدوات الجديدة التي لها أبعاد اقتصادية خاصة في الميدان الفلاحي ،إلا أن تطبيقه عرف عدة إشكالات قانونية فيما بعد.

[1]القانون 83-18 ، المذكور سابقا.

6-القانون رقم:87-19،الصادر في 1987/12/08[1]

وهو قانون المستثمرات الفلاحية ويهدف الى توفير الدعم اللازم للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في القطاع الزراعي في الجزائر ،ويعد هذا القانون جزءا من الجهود التي تقوم بها الحكومة الجزائرية لتعزيز القطاع الزراعي وتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية في البلاد وأهم البنود الواردة ضمن هذا القانون:

- توفير الدعم المالي والفني للمستثمرين المساهمين في تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي

-تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية

-توفير الوظائف للمزارعين المحليين.

-أيضا إجراءات لتسهيل عملية تأسيس المشاريع الزراعية من ضمنها الترخيص والتسجيل وكذلك دعم تحسين البنية التحتية الزراعية كالطرق والمباني والمستودعات.

-تحديد حقوق وواجبات المستثمرين الزراعيين وتنظيم عمليات التحكيم في النزاعات بين المستثمرين والجهات

الحكومية أو الفلاحين المحليين

-إجراءات حماية وتشجيع المستثمرين الأجانب في البلاد.

7- قانون النقد والقرض: 90-10،المؤرخ في 1990/04/14 [2]

قانون النقد والقرض 10/90 جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل1990 المتعلق بالنقد والقرض مكملا لمسيرة الإصلاح المصرفي في الجزائر إذ يعتبر القانون نقلة فعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير من اجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية ومن التغيرات والتحولات الجديدة الذي أخدها قانون النقد والقرض ما يلي:

*يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقاصة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلط، فهو بذلك ألغى شرطا الأغلبية النسبية لرأس المال، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع

[1] القانون رقم:87-19، المذكور سابقا.

[2]القانون رقم: 90-10، المؤرخ في 1990/04/14،المتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990.

القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.

*حرية نقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.

*يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين.

*السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: الاستثمار الفلاحي بعد 1990 إلى غاية قانون 18/22

يعتبر الاستثمار الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول في العالم حيث يشكل جزءا كبيرا من الناتج المحلى الإجمالي ويوفر فرص عمل للعديد من السكان الريفيين وتعتبر الجزائر على غرار الدول الأخرى التي قطعت أشواطا في هذا المجال.

أهم بنود وأحكام القانون 16/08 المؤرخ في 03 أوت2008 [1]المشار إليه، تضمنت النقاط التالية:

– توفير وتأمين الغذاء الصحي والكافي بشكل منتظم للأفراد، مما يمكّنهم من الاستمتاع بحياة نشيطة.

–التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير فرص العمل فيها.

–الحفاظ على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية وتكييف أنظمة الإنتاج لتناسب القطاعات والمناطق .

–يهدف القانون إلى تمكين القطاع الفلاحي كقطاع استراتيجي من الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المخططات والبرامج الزراعية. كما يهدف إلى ضمان استدامة الاستثمارات الفلاحية وحمايتها من خلال توفير هياكل فلاحية مناسبة تسمح بالتطور المطلوب.

يتضمن القانون أيضًا تعزيز الزراعة النموذجية ودعم إنتاج البذور والشتائل وتربية الحيوانات النزوية الإناث. يهدف أيضًا إلى تحسين مستوى المعيشة للفلاحين وسكان الريف من خلال توفير ظروف إيجابية للتنمية المستدامة في المناطق الريفية.

[1] قانون رقم:08–16، المذكور سابقا.

وتشمل أهداف القانون أيضًا تشجيع استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير فرص العمل في هذا القطاع، والحفاظ على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتثمين المناطق المحلية من خلال وضع خرائط زراعية وتكييف أنظمة الإنتاج وفقًا لقدرات الأراضي.

كما يهدف القانون إلى حماية وتثمين الثروة العقارية الفلاحية من خلال التنظيم العقاري وتحديد أنماط استغلال الأراضي الفلاحية. يسمح القانون أيضًا بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها من خلال أعمال الاستصلاح وإعادة تنظيم العقار الفلاحي.

وتشمل الأهداف الأخرى للقانون تثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها، وتعزيز الحماية الصحية للمنتجات النباتية والحيوانية وسلامة الصحة العامة

يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال:

– أدوات التوجيه الفلاحي.– أحكام تخص العقار الفلاحي– تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي– تأطير النشاطات الفلاحية– التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل الفلاحي، وتتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في: مخططات التوجيه الفلاحي: حيث تؤسس مخططات التوجيه الفلاحي على مستوى الولاية والمنطقة، وعلى المستوى الوطني ، وتشكل الإطار المرجعي لأعمال حفظ الفضاءات الفلاحية والمحافظة عليها واستغلالها العقلاني، واستعمالها الأفضل ضمن احترام القدرات الطبيعية، كذلك ينشأ مخطط وطني للتنمية الفلاحية و الريفية، يهدف إلى تحديد إستراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان المخصص، أيضا من مجالات تدخل الدولة تكييف أنظمة الإنتاج :

– تكثيف الإنتاج الفلاحي و تأطير العقار الفلاحي حيث تطبق أدوات تأطير العقار الفلاحي على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة من أجل معرفة العقار الفلاحي والتحكم فيه، ينشأ خريطة تحديد الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية، حيث بموجب المادّة 14من هذا القانون[1] : يمنع كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنفة كأرض فلاحية أو ذات وجهة فلاحية كذالك تطرق إلى مسألة التجميع وهي عملية عقارية ترمي إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية لإقليم فلاحي معين عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية

1 – نص المادة 14 من القانون 08–16 ، المذكور سابقا

منسجمة وقابلة للاستثمار غير متقطعة أو متكونة من قطع مجمعة بشكل جيد وتسمح إلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية التي يصعب استغلالها استغلالا رشيدا بسبب تشتت القطع و توفير الظروف الموضوعية التي تشجع على استعمال التقنيات والوسائل العصرية لاستغلال وحدات الإنتاج وتسييرها كذلك تحديد وتنفيذ التهييئات الريفية التي تنظم تخصيص الأراضي عن طريق وضع مخطط شغل الأراضي وتسهل استغلالها بإنجاز الأشغال الملحقة مثل شبكة الري والتطهير والصرف والمواصلات وفك العزلة عن المستثمرات[1]

2- في الفترة الممتدة من عام2008 إلى عام 2014 شهد الاستثمار الفلاحي في الجزائر نموا ملحوظا حيث تم تخصيص ميزانية كبيرة لتطوير البنية التحتية الريفية وتحسين جودة المنتجات الزراعية وتوفير الدعم والتحويل للمزارعين والمستثمرين في القطاع الفلاحي.

-صدر القانون رقم: 10-03 سنة 2010[2] المحدد لشروط و كيفيات استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والمتضمن لعدم قابلية التنازل عن الأراضي الفلاحية وعدم تمليكها من قبل الخواص لأجل المحافظة على الوعاء العقاري بحيث يصبح الاستغلال للأراضي مؤقت عن طريق الامتياز بعدما كان دائم في القانون 87-19 الملغى.

في عام 2014 صدرت الخطة الوطنية التنمية الفلاحية للفترة الممتدة ما بين 2014 إلى عام 2020 والتي تهدف إلى تعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي وزيادة إنتاجية المزارعين وتحسين جودة المنتجات الزراعية[3].

يعتبر إصدار قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 بمثابة رسالة قوية في اتجاه تحرير مجال الاستثمار نهائيا على ضوء نص المادة 43 من دستور2016[4]:

"حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون

1 - ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 46، 2009، ص 110.

2 - القانون رقم: 10-03 ، المذكور سابقا.

3 -جعفري جمال ، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2005م)، ص101، مجلة دفاتر اقتصادية.

4 - القانون رقم :16-01،مؤرخ في 2016/03/06،يتضمن التعديل الدستوري،ج ر،العدد14،بتاريخ2016/03/07.

تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال و تشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية

تكفل الدولة ضبط السوق و يحمي القانون حقوق المستهلكين

يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة"

يعبر هذا الدستور على انسحاب الدولة من المبادرة في المجال الاقتصادي لفائدة سياسة مبنية على الدور الرقابي والتنظيمي لاسيما على أساس الضبط الاقتصادي.

وتماشيا مع المبدأ الدستوري الجديد باشر المشرع الجزائري إصلاح مختلف النصوص القانونية التي تحكم المجال الاقتصادي، والتي في مقدمتها قانون الاستثمار، الذي تم إصداره بموجب القانون الصادر في شهر أوت من نفس السنة تحت رقم: 16-09[1] والذي كان الهدف منه جلب واستقطاب المستثمرين و الذي حرص من خلاله المشرع على جعل قواعد لاستقطاب المستثمرين من خلال منظومة قانونية تهدف إلى توفير الحماية القانونية للمستثمرين وذلك بتكريس: ضمان حماية الملكية، ضمان تحويل رؤوس الأموال، تكريس مبدأ استقرار التشريع المعمول به، ضمان مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة، ضمان حق اللجوء إلى التحكيم

بيد أنه وبعد بضع سنوات من تطبيق قانون الاستثمار السابق ذكره، يظهر تقرير البنك العالمي 2019 عن مناخ الاستثمار أن الجزائر لا تزال للسنة الثانية على التوالي تحتل مراتب متأخرة في المجال حيث صنفت في المركز 157 من ضمن الدول التي تتفاوت نسب جاذبية اقتصادها للاستثمار،[2] وقد تضمنت أحكام هذا القانون بالمجمل جملة من العناصر التي تمثلت في الآتي:

حرية الاستثمار، مناخ الاستثمار، نظام تسجيل الاستثمار ،ضمانات الاستثمار، حوافز الاستثمار والحفاظ على مبدأ الاستثمار ، اعتبار وتكريس هذه الحرية دستوريا كان من الطبيعي إعادة النظر في إطار المؤسسات الوطنية الاستثمار الخاص في الجزائر لكننا نلاحظ بداية عدم النص على المجلس الوطني للاستثمار كهيئة من مؤسّسات تأطير الاستثمار والاكتفاء بدور الوكالة الوطنية للاستثمار،[3]الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: قرر المشرع الجزائري إعادة

---

[1]– القانون رقم: 16-09 ، المذكور سابقا.

2 – دغموم هشام، تطورات مؤشرات الاستثمار في الجزائر في ظل الجهود المبذولة خلال الفترة 2019/200، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021.

3 – مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص604.

تنظيم الوكالة بموجب القانون 16-09 وذلك عن طريق تعديل آلية الشباك الوحيد لصالح تنظيم جديد يقوم على المراكز المتخصصة وذلك حسب ما نصت عليه المادة 27 مركز تسيير المزايا، ويكلف بتسيير المزايا و التحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات.

وقد حددت المادة 26 من قانون الاستثمار لسنة 2016 صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، والتي تتلخص في:

-تسجيل الاستثمارات.

-ترقية الاستثمارات في الجزائر و الترويج لها في الخارج.

-ترقية الفرص و الإمكانات الإقليمية.

-تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع.

-دعم المستثمرين ومساعدتهم و مرافقتهم.

-الإعلام و التحسيس في مواقع الأعمال.

- تأهيل و تقييمها وإعادة اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به.

- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون.

لكن هذا الأخير لم يحقق النتائج المرجوة منه خاصة فيما يتعلق باستقطاب الاستثمار الأجنبي.

- صدور م،ت رقم 21-432، المؤرخ في 2021/11/04[1]:

حيث مكن هذا الأخير الخواص من امتلاك الأراضي التابعة للدولة شريطة استصلاحها تحت مسمى الحيازة،حيث يقوم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بمنح الأراضي للاستصلاح بالنسبة للمحيطات التي لا تدخل ضمن مجال تدخل ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية،وتمنح الأراضي للاستصلاح عن طريق الامتياز مرفوقة بدفتر شروط موقع من طرف المستفيد ومؤشر عليه من قبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية،وتكون مدة الاستصلاح محددة ب40 سنة قابلة للتجديد بطلب من صاحب الامتياز،وفي حالة إخلال صاحب الامتياز

[1]م،ت رقم 21- 432 ،المؤرخ في 2021/11/04 ،يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، للاستصلاح في إطار الامتياز، ج ر العدد 85 ،07 نوفمبر 2021.

بالتزاماته ترسل إليه الاعذارات بأي وسيلة من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية أو ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية طبقا لدفتر الشروط.

في عام 2018 : تم إصدار القانون رقم 22/18[1] المتعلق بالاستثمار الجزائر حيث كان يهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وتحفيز الاستثمار فيه عن طريق توفير بعض الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين وكذلك تحديد بعض الآليات والإجراءات الإدارية اللازمة لتسهيل عملية الاستثمار والضمانات القانونية والمالية للمستثمرين المحليين أو الأجانب.

ويعد القانون الأخير 22/18 زبدة التشريعات السابقة التي مست قطاع الاستثمار في الجزائر واهم البنود التشريعية والنصوص التي جاء بها هذا القانون ضمن مواده التي عالجت الاستثمار بشكل عام من ناحية التحفيزات والضمانات والآليات معالجة المنازعات التي قد تقع مستقبلا حيث نصت المادة الأولى منه إلى: (يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمين) وأهم ما جاءت به أحكام هذا القانون بشكل موجز ما يلي:

1.يركز على ترسيخ حرية الاستثمار كمبدأ لا رجعة فيه، كما أقر على ضمانة جديدة لم تنص عليها القوانين السابقة المنظمة للاستثمار وهي حماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين، وهذا بنص المادة: 07 منه، وما يميز هذا الأخير هو وضعه لأنظمة خاصة لغرض تطوير الاستثمار بمختلف الوسائل ويتعلق الأمر بنظام القطاعات ونظام المناطق ونظام الأولوية لبعض الأنشطة الاستثمارية ونظام الرقمنة، ومن بين القطاعات المقصودة القطاع الفلاحي وتربية المائيات والصيد البحري، وتوجه الدولة نحو هذا القطاع يرجع إلى أهميته من الناحية الاقتصادية، لأن الاستثمار في هذا القطاع يترتب عليه توفير المواد الغذائية والحيوانية ومحاولة تحقيق الاكتفاء، اظافة إلى خلق مناصب الشغل.

2. توفير الحماية القانونية: يضمن القانون حماية قانونية للمستثمرين الفلاحين، ويحمي حقوقهم وملكيتهم في المشاريع الزراعية.

[1]القانون رقم: 18-22، المذكور سابقا.

3. الحوافز المالية والضريبية: يقدم القانون حوافز مالية وضريبية للمستثمرين في الزراعة، مثل التخفيضات الضريبية وتسهيلات القروض بفائدة منخفضة.

4. دعم التمويل: يوفر القانون آليات دعم مالي للمستثمرين في الزراعة، من خلال تسهيل الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الزراعية.

5. تبسيط الإجراءات الإدارية: يهدف القانون إلى تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء وتشغيل المشاريع الزراعية، بما في ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة.

6. تطوير التكنولوجيا والبحث الزراعي: يشجع القانون على تبني التقنيات الحديثة وتطوير البحث الزراعي، بهدف تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات الزراعية.

7. تعزيز التسويق والتصدير: يدعم القانون جهود تطوير التسويق وتعزيز القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية الجزائرية، من خلال توفير الدعم والإرشاد في هذا الصدد.

8. الاستدامة البيئية: يركز القانون على الحفاظ على البيئة وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، بما في ذلك الزراعة العضوية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

9. تشجيع الشراكات الإستراتيجية: يشجع القانون على تطوير الشراكات الإستراتيجية بين المستثمرين الفلاحين والشركات الوطنية والدولية في مجال الزراعة، مما يسهم في تبادل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز الاستثمارات وتوسيع السوق للمنتجات الزراعية الجزائرية.

10. التوطين والتشغيل المحلي: يعزز القانون دور العمل المحلي من خلال تشجيع المستثمرين الفلاحين على توظيف السكان المحليين وتطوير قدراتهم الزراعية، مما يساهم في تحسين المعيشة في المناطق الريفية وتعزيز التنمية المحلية.

11. تشجيع الابتكار والتنوع الزراعي: يشجع القانون على تبني التقنيات والممارسات الجديدة في الزراعة، وتعزيز التنوع الزراعي من خلال تشجيع زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل وتربية مختلف أنواع الحيوانات الزراعية.

12. تطوير البنية التحتية الريفية: يركز القانون على تحسين البنية التحتية الريفية، مثل توفير المياه الريفية وتطوير الطرق والاتصالات في المناطق الزراعية، لتسهيل نقل المنتجات وتوفير الخدمات الأساسية.

13. تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المرتبطة: يشجع القانون على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالزراعة، مثل صناعة تحويل المنتجات الزراعية وتصنيع الأغذية، لزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص عمل إضافية.

المطلب الثالث : هياكل الاستثمار الجديدة

تم تغيير تسمية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بموجب المادتين 16 و 18 من القانون رقم 22-18. ورغم التغيير في التسمية، تظل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تحتفظ بنفس الشكل القانوني السابق،[1] الذي كانت تحمله بموجب القوانين السابقة قبل صدور القانون رقم 18-22، وهما الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار،[2] والقانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار واللذان تم إلغاؤهما جزئيًا[3].

تعتبر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع معنوي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية رئيس الحكومة ووزير الأول. لا توجد تغييرات كبيرة في الشكل القانوني للوكالة، باستثناء بعض الفروق البسيطة بين القوانين السابقة والقانون الحالي.

واحدة من تلك الفروق هي أنه في القوانين السابقة (القانون رقم 16-09 والأمر رقم 01-03)، تم تحديد طابع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كمؤسسة عمومية ذات طابع عمومي بنص تشريعي. أما في القانون الحالي القانون رقم 18/22، فتم تحديد طابعها بموجب مرسوم تنفيذي رقم:22-298 [4]، وهذا ليس منطقيًا، حيث يجب أن يتم تحديد شكل أي مؤسسة أو هيئة بواسطة النص الدستوري أو النص التشريعي وليس بواسطة مرسوم تنفيذي. لذلك، يوجد سؤال حول عدم وجود ذلك.

إن التساؤل حول استخدام التنظيم في تحديد الشكل القانوني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لا يزال قائمًا، حيث يبدو أن السلطة التنفيذية تتولى إصدار ومنح الوكالة هذا الشكل

1 – المواد 18/16 من القانون رقم 22-18 ، المذكور سابقا.

2 – الأمر رقم 03/01 مؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47-2001.

3 –قانون رقم 09/16 ،الملغى بموجب القانون 18/22، المذكور سابقا.

4م،ت رقم:22-298 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها، ج ر العدد 60 صادر في 18 سبتمبر 2022.

دون وجود تبرير واضح لذلك. وبالتالي، فإننا لا نعرف كيف تم الاستناد إلى التشريع و التنظيم في مسألة تحديد الشكل القانوني للوكالة.

بالإضافة إلى ذلك، تم توضيح صلاحيات المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم22-298 ، بينما في القوانين السابقة، اكتفى المشرع بتحديد وجود منصب المدير العام دون تفصيل في صلاحياته ودوره ولذلك، تم التأكيد على أن المدير العام يتولى المسئولية الإدارية المباشرة.

من الناحية القانونية، ينبغي إجراء مراجعة لضمان توافق إجراءات تغيير التسمية والشكل القانوني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مع الإطار القانوني العام وضمان سلطة التشريع في تحديد هذه المسائل. قد يتطلب ذلك إجراء تعديلات قانونية لتوضيح الإجراءات والصلاحيات المتعلقة بالوكالة و الدور الذي يلعبه في إدارتها.مع ذلك تم إقرار القانون رقم 22-18 الجديد الذي ينص على استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر وصلاحياتها الإدارية والرئاسية على مستوى مستخدميها، يتضمن القانون أيضا تدخل الوكالة في جميع الأمور التي لها علاقة بالاستثمار[1].

بالنسبة للشبابيك المساعدة للوكالة، فإن فكرة إنشائها ليست جديدة، حيث تم ذكرها في القوانين رقم 01-03 ورقم 16-09. ومع ذلك، يوجد فرق جوهري في القانون رقم 22-18 حيث تم تأسيس الشبابيك التي تدعم الوكالة وفقًا للمادة 18 من القانون[2]، ولكن بطريقة مختلفة تمامًا عن الشبابيك المعروفة في القوانين السابقة. تعتمد إنشاء هذه الشبابيك على مبدأ اللامركزية والمركزية في دراسة مشاريع الاستثمار، بينما كان المبدأ المعتمد في القانون رقم 16-09 هو توزيع المهام بين المراكز التابعة للوكالة لدراسة جوانب محددة للاستثمار وبموجب القانون رقم 01-03، تم إنشاء شباك واحد يتمتع بالصلاحيات الكاملة لإدارة ومتابعة مشاريع الاستثمار تحت إشراف الوكالة.

[1] إرزيل الكاهنة ، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 02،2022،ص ص 45-84.

2- نص المادة 18 من القانون 18/22 ، المذكور سابقا.

إن اعتماد مبدأ اللامركزية والمركزية في دراسة مشاريع الاستثمار في القانون الجديد رقم 22-18 يعتبر ميزة إيجابية، حيث يتم توزيع المهام بين الإدارة المركزية المسؤولة عن دراسة المشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية من خلال الشباك المخصص لذلك، والإدارة المحلية المسؤولة عن دراسة ملفات الاستثمار على المستوى المحلي.

كما يتضمن القانون الجديد رقم :22-18 أحكاما هامة بشأن الأدوار الممنوحة للهيئات المشرفة على ملفات الاستثمار ، ويتمثل الدور الأول في تنفيذ المهام المباشرة للإشراف والمتابعة، بالاضافة إلى ذلك يتم توسيع نطاق المهام المناطة بهذه الهيئات.[1]

تلك التوسعات تهدف إلى تعزيز القدرات والصلاحيات المطلوبة لتنفيذ الإشراف والمتابعة بشكل فعال، و تشمل هذه المهام تقديم المساعدة والمرافقة للمستثمرين، فضلا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للإجراءات المحددة، ويتم تنظيم تلك الهيئات بما يسهم في تعزيز التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية بالاستثمار وضمان سير عملية الاستثمار بسلاسة.

باختصار، القانون الجديد رقم: 22-18 يهدف إلى تعزيز دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و توسيع صلاحياتها في التدخل الإداري و الرئاسي، كما ينص على إنشاء شبابيك مساعدة تسهم في تقديم الدعم و المساعدة للمستثمرين، ويمنح الهيئات المشرفة أدوارا أوسع لتنفيذ الإشراف والمتابعة لتعزيز عملية الاستثمار.

كما أناط بها المشرع الجزائري دور المتابعة المباشرة للمشاريع الاستثمارية وتوسيعها، وتركز على الهيئات المكلفة بالاستثمار في الجزائر مثل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، والشبابيك المساعدة لها ، وتتضمن المواد القانونية التي تنص على الواجبات الملقاة على تلك الهيئات.

بالنسبة للمجلس الوطني للاستثمار، تشير المادة 17 إلى الدور الذي يلعبه المجلس في تطوير إستراتيجية الدولة للقطاع والمساهمة في تنفيذه وتقييمها،[2] وكذلك تقديم تقارير سنوية للرئيس.

أما بالنسبة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، فتنص المادة 18 منه على مهامها التشجيعية والترويجية للاستثمار داخل وخارج البلاد.[1]

[1]– نص المادة 17 من القانون 18/22 ، المذكور سابقا.

[2]–نص المادة 18 ،المرجع نفسه.

كما تنص المادتان 19 و 20 أيضا من نفس القانون السالف الذكر على مهام الشبابيك المساعدة على الاستثمار حيث تتولى هذه الشبابيك إجراءات تنفيذ المشاريع الاستثمارية ودعم المستثمرين،[2] وتبيان أهمية المتابعة المباشرة لأجهزة الاستثمار على المشاريع الاستثمارية كمؤشر لأهمية الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، و تشير إلى التطوير في القوانين والأنظمة الجديدة التي تهدف إلى التخلص من العقبات التي تعترض إدارة المشاريع الاستثمارية، مع التحول من نهج مركزي إلى نهج مرن فاعل ولا مركزي.[3]

كذلك التوسيع أيضا في مهام الإشراف على المشاريع الاستثمارية و تحديدها في قانون الاستثمار رقم : 22-18 ، حيث يتم توضيح دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بشكل مفصل، على عكس القانون السابق الخاص بالاستثمار رقم : 16-09 الذي تطرق إلى ذكر مهامها بشكل عام ودون تفصيل.

فقد تم إضافة عدة مهام جديدة تكفلت بها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث تمت الإشارة إلى التوسيع في مجال الإشراف على المشاريع الاستثمارية في قانون الاستثمار رقم: 22-18، وتم تحديد مهام إضافية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و تعزيز المتابعة المباشرة للمشاريع الاستثمارية، وتوسيع مهام الإشراف حيث يعكسان التركيز الكبير على دور الاستثمار في تعزيز الاقتصاد الجزائري، ويعكسان أيضا التطورات الجديدة في التشريعات والسياسات الاستثمارية التي تهدف إلى تحسين إدارة المشاريع الاستثمارية و تسييرها.

تم تعيين للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مهام جديدة، تتمثل أولاً في متابعة تقدم المشاريع الاستثمارية وثانياً في تسهيل استخدام المنصة الرقمية للمستثمرين. إدخال هاتين المهمتين يعكس التركيز على مراقبة تقدم المشاريع الاستثمارية وضمان عدم التهاون في متابعة المشاريع المنجزة، وذلك في ظل القوانين السابقة التي تأخر تنفيذها بشكل كبير. كما يعزز ذلك المرونة في متابعة مشاريع الاستثمار من خلال استخدام الإدارة الإلكترونية كجزء من التحسينات المقترحة سابقًا[4].

---

[1]–نص المادتين 20/19، المرجع نفسه.

[2]–إرزيل الكاهنة ، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المرجع المذكور سابقا، ص75.

[3]– المرجع نفسه، ص72.

4– نص المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، المذكور سابقا.

وفيما يتعلق بالمهام التفصيلية، يشير المرسوم التنفيذي رقم22-298 في المادة 4 إلى المهام الرئيسية التي تقوم بها الوكالة. تتضمن هذه المهام[1]

1.مهمة الإعلام.

2.مهمة المرافقة والتسهيل.

3.مهمة ترقية الاستثمار.

4.مهمة المتابعة.

5.مهمة تسيير الامتيازات.

6. يهدف شرح تلك المهام المفصلة للوكالة إلى تعزيز الشفافية والوضوح بالنسبة للمستثمرين، وتوفير معرفة واضحة بالقوانين والأنظمة التي تطبق عليهم. يهدف ذلك لعدم وجود أي ارتباك في عمل الوكالة وعدم التشكيك في مهامها الناتج عن عدم وضوح النصوص القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التوضيح يعزز التزام الوكالة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار ويتوافق مع مطالب الهيئات الدولية المسؤولة عن تعزيز مناخ الأعمال على المستوى العالمي بزيادة الشفافية في النصوص القانونية والإجراءات التي يجب إتباعها من قبل المستثمرين لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية دون أي ارتباك أو ضبابية. وبالتالي، يساهم ذلك في التغلب على السلبيات السابقة التي كانت تنتج عن عدم وضوح النصوص السابقة وعدم تحديد مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بدقة.

باختصار، إضافة المهام الجديدة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، والتي تتمثل في متابعة تقدم المشاريع الاستثمارية وتسهيل استخدام المنصة الرقمية للمستثمرين، تؤكد التزام الوكالة بمراقبة تقدم المشاريع الاستثمارية وتعزيز الشفافية والوضوح في العملية الاستثمارية. كما تعكس أيضًا تطلع الوكالة للاستفادة من التقنية الرقمية لتسهيل التواصل وتحسين تجربة المستثمرين.

1- نص المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، المذكور سابقا.

ملخص الفصل الأول:

ومن خلال ما سبق ذكره ضمن الفصل الأول حول المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الفلاحي وكذا الأشواط القانونية والتشريعية التي قطعها مجال الاستثمار في المرحلة التاريخية المذكورة ضمن المجالات الواردة على الاستثمار والخصائص التي يحملها موضوع الاستثمار ككل و تطور الهيئات والهياكل والمنظومات الإدارية التي تسيير وتحكم عملية الاستثمار عبر هذه المراحل وإيضاح اختصاص تلك الهياكل والهيئات يمكن القول أن الجزائر قد قطعت شوطا هائلا في عملية تطوير منظومة الاستثمار عبر مرحلتين يمكن الفصل بينهما أن الأولى بعد الاستقلال مباشرة إلى غاية 1990 وما يتضمنها المرحلة من تغيرات والمرحلة الثانية منذ 1990 إلى غاية صدور القانون الجديد المتمثل في القانون 18/22 والذي يعد حوصلة لتطور تلك المنظومة .

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية أهدافها ومقوماتها

تمهيـــد:

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من أكبر المفاهيم المتداولة بين مختلف الاقتصاديين إذ يحضى هذا المفهوم بالاهتمام الكبير على المستوى العالمي فتسعى العديد من الدول جاهدة إلى تحقيق الرفاه لمواطنيها.

والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تنويع اقتصادها من خلال اعتمادها على القطاعات الأخرى منها الصناعي، السياحي، الفلاحي، و لقد اهتمت الدولة الجزائرية بالاستثمار في هذا القطاع الأخير باعتباره قطاعا استراتيجيا نظرا لما له من إمكانيات طبيعية و بشرية تؤهله للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وللنهوض بالقطاع الفلاحي كان لزاما دعم الاستثمار فيه، وتكثيف نشاطه لزيادة الإنتاج، وبالرغم من المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمار في القطاع الفلاحي، إلاّ أنه يساهم في الاقتصاد الوطني لما أولته الدولة من اهتمام كبير، ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية ،أهدافها و مقوماتها.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الفلاحي، معوقاته، وآفاقه في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية أهدافها ومقوماتها

يلعب الاستثمار الفلاحي دورا هاما في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة, ولقد استطاعت النشطة الفلاحية والزراعية بمنتجاتها المتنوعة من المواد أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعة,تجارة,وخدمات أخرى...).

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

لتعريف التنمية الاقتصادية لابد من التطرق إلى مفهوم التنمية أولا لتوضيح المفهوم ثم تعريف التنمية الاقتصادية ثانيا.

1-تعريف التنمية: تتعدد تعاريفها ونذكر منها:

هي عملية تغيير البنية الاقتصادية ,الاجتماعية, والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى أن أي تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية [1]

كما تعرف أيضا" التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية ,اجتماعية,سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات, وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة. »[2]

[3]مما سبق نفهم بأن التنمية هي تضافر كل الجهود سواء كانت فردية أو اجتماعية فهي لا تنحصر على الجنب المادي فقط بل تتعداه إلى الفرد والمجتمع

2- تعريف التنمية الاقتصادية :تعددت تعاريفها كذلك نذكر منها :

ـ هي عملية متعددة الأبعاد تمثل في هياكل اقتصادية والاجتماعية,فالتنمية الاقتصادية اذ هي عملية مكتملة بشقيها الاقتصادي ويقصد بها زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع, والشق الاجتماعي يقصد به إحداث تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي, ويسير الشقين جنبا إلى جنب » [3]

1- أحمد رشيد، التنمية المحلية ، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر القاهرة ، 1986، ص ص 14-15.

2- الرياشي سليمان وآخرون ، الأزمة الجزائرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1996- ص 179.

3-عجيمية محمد ، اليتي علي ، التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها سياستها ، دار الجامعة ، الإسكندرية ،1998 ص 35.

– تعريف هيئة الأمم المتحدة بأنها عملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا,المعتمدة اكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه[1].

– ويعرفها الاقتصادي (Iclebeger) بأنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي تنظر إنشائها[2] »

– وعرفها آخرون بأنها عملية اجتماعية تترتب عليها تغيير الوضع الاجتماعي برمته,فإذا كان التخلف له أبعاده المتعددة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وعملية وسياسية فإن عملية التنمية هي تغير لهذه الأبعاد كلها وليس بعد واحد فقط'[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف تنمية الاقتصادية بأنها : تحريك وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار، وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 'فالأولى يعني زيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى قيام دولة تغيير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الإفراد.[4]

أذن فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي,وفي نصيب الفرد منه,وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج,يساعد على زيادة الادخار,كما يساهم في تحسن كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على حصول الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل,زيادة معدل التحضر في المجتمع والذي ينعكس على تحسين مستويات الصحة والتعليم...الخ

1–بن قانة إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات,نماذج,استراتجيات)'دار أسامة للنشر والتوزيع' ط1'الأردن.عمان. 2012'ص7.

2– إسماعيل عبد الرحمان' عربي عريقات'مفاهيم ونظر اقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي)'دار وائل للنشر ، ط1،عمان 2004 ص 267.

3– علاوة جمال، علي صالح ، مدخل إلى عالم التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2010 ص 171.

4– غضبان فؤاد ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 عمان ، 2015 ، ص33.

3-أهمية التنمية الاقتصادية :

وتنطلق أهمية التنمية الاقتصادية لأي دولة في العالم من خلال الأمور التالية :

- أن التنمية الاقتصادية هي عملية تحقيق الدولة الاستقلالية الاقتصادية بالابتعاد عن الشعبية بأشكالها المتعددة وذلك من خلال تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي

- أن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لإفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الفردي وتوفير فرص عمل للأفراد مما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.

- أن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على توفير خدمات وسلع لإفراد الدولة بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة

- أن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تقليص فجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي

- أن العملية الاقتصادية تعمل على تحسين الناتج المحلي على المستوى الاقتصادي مما يحقق التطور الاقتصادي المنشود

- أن العميلة الاقتصادية تعمل على تقليص وتقليل فجوة اقتصادية المتحققة مابين الدول المتقدمة والدول النامية.[1]

1- دغش صدام يوسف جميل ، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015، رسالة ماجستير في اقتصاد المال و الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2018-2019، ص 32.

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى, باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لكل دولة هناك أهداف أساسية تسعى لها الدول النامية في خططها الإنمائية وهذه أهمها :

* **1 زيادة الدخل القومي:** تعطي الدول النامية الأولية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي وهو أهم الأهداف على الإطلاق ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بتنمية اقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وزيادة نمو سكانها ولا يتم ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة وهيكلة البنية الاقتصادية.[1]

* **2 رفع مستوى المعيشي للأفراد والمجتمع** : يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا,ذلك لأنه يصعب تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها, وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني فحسب,وإنما هي أيضا وسيلة لرفع المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى ,ذلك أن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل الوطني فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة, ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان اكبر من زيادة في الدخل الوطني ,أو يكون عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.[2]

* إذن إذا كانت الزيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل الوطني, وإذا كان أيضا نظام توزيع الدخل مختلا يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع والعكس صحيح لذلك يجب أن تكون طريقة توزيع الدخل الوطني عادلة بين السكان

* **3 تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي** : تعي ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط, والبحث في إنشاء

1- عبد اللطيف مصطفى ، سانية عبد الرحمان ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، ط1، بيروت لبنان 2014.

2- عجيمية محمد عبد العزيز و الليتي محمد، التنمية الاقتصادية ومفهومها ، نظرياتها وسياساتها الدار الجامعية للنشر ، مصر 2006، ص 70.

ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر باعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول,والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من اجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.[1]

* **4 تقليص التفاوت في المداخيل والثروات** :يعتبر تقليص التفاوت في المداخيل والثروات من بين الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية ،وفي هذا المجال تعاني الدول المتخلفة فوارق كبيرة في توزيع الدخول بحيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني بينما تملك فئة صغيرة من أفراد المجتمع جزءا اكبر من الثروة وتتحصل على نصيب عال من الدخل لذلك تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع مداخيل والثروات بين مختلف الطبقات.[2]

* **5 تعديل التركيب المقارن للاقتصاد الوطني** : ثمة أهداف أساسية للتنمية الاقتصادية في البلاد المختلفة تدور كلها حول التعديل النسبي أو المقارن للاقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي ،ففي هذه البلدان تغلب الفلاحة التقليدية على البنيان الاقتصادي والإنتاجي وهي مصدر عيش لغالبية السكان ومصدر من مصادر الدخل الوطني لذا فإن سيطرة هذا الطابع التقليدي للقطاع على اقتصاديات هذه البلدان يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية ،نتيجة تدهور الإنتاج و الأسعار مما يجعلها تشكل خطرا على مجرى حياتها الاقتصادية ،وعليه يجب أن يراعي القائمون على سياسة التنمية الاقتصادية في هذه الدول بتخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالصناعة سواء بإنشاء

1- بوضياف ياسين ، التنمية الاقتصادية في الجزائرية بن متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية ، جامعة الشلف ، الجزائر ص 5-6.

2- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد 46،2009، ص 110.

صناعات جديدة أو توسيعها،إلى جانب استعمال الوسائل الحديثة للاستعمال الأمثل للقطاع الفلاحي.[1]

* ومما سبق ذكره فإن الهدف الأساسي والرئيسي لسياسة التنمية الاقتصادية يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي لتخفيض معدلات البطالة مع تحقيق الاكتفاء الذاتي مع جلب العملة الصعبة

* **6 مصدر للعملة الأجنبية** : يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية،إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الزراعي وقام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية بحيث توجد هذه العملات إلى عملية التحويل ومنه تصبح الزراعة كمصدر تحويل لعملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث : مقومات التنمية الاقتصادية

تقتضي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية توفر مجموعة من المقومات الضرورية والتي تتمثل في :[2]

* **1 تراكم رأس المال** :يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ،ويتم هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار ،التي توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الاستثمار.

* **2 الموارد البشرية** :يلعب المورد البشري دور أساسيا في عملية التنمية،حيث إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان، والذي يتحقق بفضل الإنسان الذي يرمم وينفذ عملية التنمية.

* **3 الموارد البشرية** :تعرف الموارد البشرية الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية حيث تعتبر مهمة جدا للتنمية الاقتصادية وخصوصا في المراحل الأولية للتنمية ،إذا تم استغلالها بشكل مناسب فكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور ،إلا أن الموارد الطبيعية لا

1- بكري كامل ، التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية ، بيروت 1982-ص 14.

2- القريشي مدحت ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ص ص 134-135.

يمكن أن تعتبر مبدأ للتنمية ، والمثال الواضح في هذا المجال هو التقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية.[1]

* **4 الاستثمار** : يعتبر تحديد نموذج صحيح للاستثمار الملائم للتنمية في اقتصاد تام بقدر أهمية تكوين رأس مال خاصة وان هذا النموذج الأمثل غالبا ما يعتمد على وسائل الاستثمار المتاحة للدولة ويمكن حصر المعايير المختلفة للاستثمار في الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية بطرفيها، والنفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية بطرفيها والنمو المتوازن، حتى تكون هناك دفعة قوية متمثلة في العديد من الاستثمارات ، وتوجيه هذه الاستثمارات على جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في العديد من الأنشطة وان تكون هذه المشرعات المتكاملة من حيث خدمتها لاحتياجها الطلب الاستهلاكي النهائي ثم اختيار تقنيات الإنتاج التي تتماشى مع نموذج الاستثمار خاص بكل دولة.[2]

* **5 السوق** : وجود السوق مناسبة يعد شرطا أساسيا لعملية التنمية ، إذ أن إحدى العوائق التي تواجه الدول النامية هي محدودية السوق، ولتوفير سوق مناسبة يجب تطوير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وإنشاء مؤسسات أخرى وتوزيع أسواق المال والأعمال مع زيادة معرفتهم بفرص السوق وتقنيات الإنتاج الحديثة وذلك من اجل الاستغلال الأمثل والكفاءات المثلى في الاستخدام الموارد الموجودة.[3]

* **6 التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي(الرقمنة)** :التكنولوجيا تعني باختصار المعرفة العلمية التي تستند على تجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على التطور وأساليب أداء عمليات إنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع ، فهي تؤدي دورا كبيرا في تقدم البلد اقتصاديا وتأخذ شكل المهارات التي تظم البشر وكذا المعرفة المتجسدة في أشياء مادية مثل (المعدات والآلات).[4]

1- القريشي مدحت ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، المرجع المذكور سابقا، ص ص 137-139.

1-بودبوز حسان ، آليات التشجيع ، الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة للتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة قالمة 2016 ص22.

3- المرجع نفسه. ص 23.

4- بسيوني جابر أحمد و مهدني محمد محمود ، التنمية الاقتصادية ، مفاهيم ، نظريات ، تطبيقات ، دار الوفاء للنشر، مصر ، 2012 ، ص ص 64-66.

المبحث الثاني: مساهمة ومعوقات وآفاق الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية

يحتل القطاع الفلاحي مكانة الصدارة من حيث الأهمية عن غيره من القطاعات الأخرى بالأخص الدول المتقدمة والمتطورة لما له من أهمية في إنتاج السلع الغذائية الأساسية وإشباع للحاجيات المتزايدة للسكان وفقا لعددهم غير المحدود الذي هو دوما في تزايد مستمر:

المطلب الأول : مساهمة الاستثمار الفلاحي في الاقتصاد الوطني

لقد حضي القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني اهتماما متزايدا عبر المراحل المختلفة من قبل الدولة لما له أهمية كبيرة على الاقتصاد الوطني من خلال مساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي دون تأمين وتوفير فرص العمل.

* 1 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام :

ساهم الاستثمار الفلاحي في قطاع الفلاحة في احتلال القطاع مكانة هامة ،إذ يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات والخدمات ،كما ساهم أيضا في الناتج الداخلي الخام

	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج الداخلي الخام	16712,7	17514,6	18575,8	20259	15148,4
مساهمة قطاع الفلاحة	1935,1	2140,3	2219,2	2427,2	1803,7
القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	6	1,8	1	5	2,3

الجدول رقم1 :مساهمةالقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.[1]

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي كانت في تزايد من سنة 2015 حتى سنة 2018 ، ويرجع ذلك إلى الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة في تحسين القطاع ولنهوض به للمساهمة في الاقتصاد الوطني مع الزيادة في المساهمة في سنة 2019 وذلك راجع لعدة أسباب منها تراجع واردات الحبوب بسبب قلة الأمطار.

لكن على الرغم من الزيادة المعتبرة في الإنتاج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي في كل عام إلا أنها تبقى بعيدة عن الهداف المرجوة من الدولة الجزائرية

* 2 مساهمة الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

1- سمير عز الدين وسوفطة مليكة ، واقع سياسات التنمية الفلاحية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر للفترة (2000-2019)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي – الجزائر.

2-1 تحقيق الأمن الغذائي :

يمكن تعريف الأمن الغذائي على انه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا ،وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم

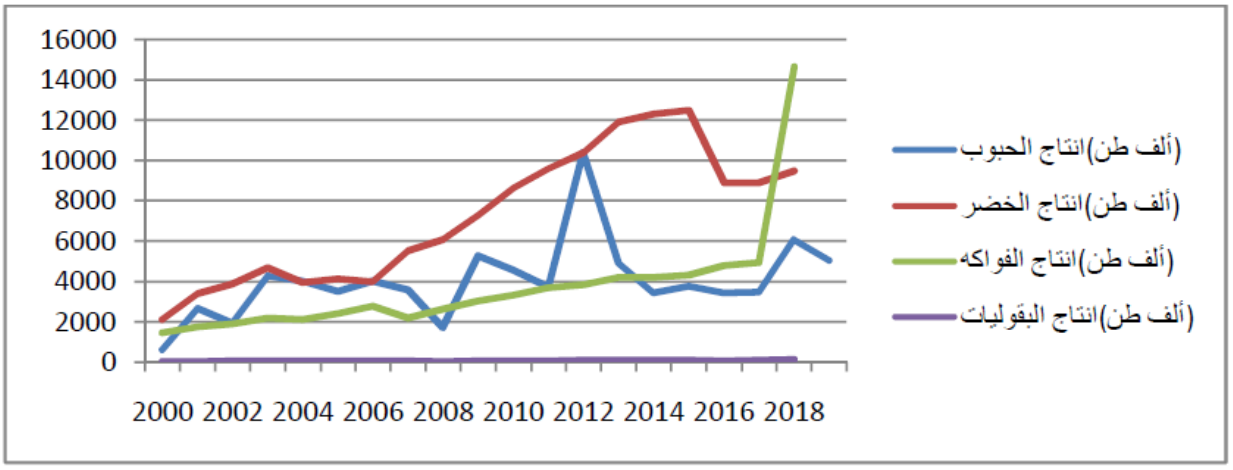

منحنى بياني يبين إنتاج أسهم السلع الغذائية النباتية خلال الفترة 2000 ـ 2015.[1]

* **الحبوب** : من خلال المنحنى يتبين أنها لم تعرف استقرارا بل إنتاجها متذبذب من سنة لأخرى إلا أنها كانت في تحسن وذلك راجع من خلال تطبيق الإصلاحات من قبل برامج الحكومة وكان على إنتاج للحبوب سنة 2012 ليعرف انخفاض سنة 2013.

* مساحة الحبوب : احتلت خلال الفترتين 2000 ـ 2009 و 2010 ـ 2017 معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المقيدة ويبلغ خلال الفترة الثانية معدل هذه المساحة 3385560 هكتار بمعدل إنتاج بنحو 41,2 مليون قنطار ،بزيادة قدرها 26% مقارنة بالفترة الأولى حيث يقدر معدل الإنتاج 32,6 مليون قنطار ويتكون إنتاج الحبوب أساسا من القمح الصلب والشعير الذي يمثل على التوالي 51% و29% من إجمالي معدل إنتاج 2010 ـ 2017.

أما في فترة 2017 و2018 تراجع إنتاج الحبوب بسبب انخفاض الأراضي الزراعية في بعض المحاصيل مثل الذرة حيث قدر إنتاج الحبوب ككل سنة 2018 بـ 6,10 مليون طن في مساحة مقدرة بـ 3،79 مليون هـ وبلغ إجمالي إنتاج الحبوب سنة 2019 بـ 5,63 طن في مساحة مقدرة بـ 3,296 م هـ.

1- سمير عز الدين و سوفطة مليكة ، المرجع المذكور سابقا ، ص 198.

* **الخضر** :ارتفعت المساحة المخصصة للخضراوات سنة 2010 ـ 2017 في السوق بنسبة +44% كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل نسبة +68% و +35% على التوالي زاد معدل إنتاج الخضراوات بشكل كبير حيث بلغ +121% بالنسبة للبطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36%وأكثر من 12% من إنتاج الخضراوات فقد سجلا زيادة قدرها +102% على التوالي (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية احصائيات2021). حيث ارتفع سنة 2018بنسبة 82, 5% مقدرة بـ 9464,27 ألف طن أما إنتا البطاطا بلغ 30677 كلغ للهكتار الواحد سنة 2018، ويتركز إنتاج للبطاطا بـ 33,83 كمساهمة في إنتاج المنطقة العربية ليعرف ارتفاعا سنة 2019 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ تقرير أوضاع الأمن العربي : 2019)[1]

* **الفواكه** :بلغ إنتاج الفواكه سنة 2016 4796,74 ألف طن ليرتفع سنة 2017 بنسبة 2,26% مقدرة بـ 4942,65 ألف طن أما في سنة2018ارتفع نسبة أحسن من السنوات السابقة مقدرة بـ 5,82% مقدرة بـ 14634,71 ألف طن وازدادت المسافة المخصصة للفواكه خلال الفترة ممتدة من 2010 ـ 2017 من خلال دعم الدولة للاستثمار الفلاحي فبلغ أشجار الزيتون نسبة 58% ، الحمضيات 41% ، النخيل 20% ، حيث ازدادت مستويات الإنتاج خلال نفس الفترة :الحمضيات 91% ، التمور82% ، كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير مع زيادة نسبة 75% بين الفترتين (2019 – 2009) و (2010 – 2017)

* **البقوليات** :إنتاج منخفض مقارنة مع إنتاج السلع الأخرى لكنه يبقى في تحسن مستمر.

* **الإنتاج الحيواني :**

	البقـــــــر الحي	الأغنام	الماعز	الإبل	الخيول	الأسماك	البيض
2000	1430	17748	3066	262	53,80	102,25	101
2001	1007,23	17298,79	3129,40	245,49	43,57	102,25	108
2002	881,91	17533,87	3312,15	249,32	45,00	103,79	161
2003	853,68	17397	3358	249,98	45,90	103,79	165
2004	844,50	10293,30	3450,58	273,20	44,60	103,79	181,42

1- سمير عز الدين و سوفطة مليكة ، المرجع المذكور سابقا،ص 199.

2005	**828,80**	**18909,10**	**3590,00**	**268,60**	**42,60**	**139,94**	**172,25**
2006	**847,64**	**19615,73**	**3754,59**	**286,67**	**43,57**	**157,02**	**178,49**
2007	**859,97**	**20154,89**	**3837,86**	**291,36**	**47,04**	**148,84**	**195,69**
2008	**853,53**	**19946,15**	**3751,56**	**295,09**	**45,29**	**142,04**	**184,39**
2009	**882,28**	**21404,58**	**3962,12**	**301,12**	**44,80**	**132,27**	**193,56**
2010	**915,42**	**22668,80**	**4287,30**	**313,99**	**43,65**	**132,27**	**193,56**
2011	**940,69**	**23989,33**	**4411,02**	**318,76**	**44,20**	**229,10**	**316,56**
2012	**1843,94**	**25194,00**	**4595,00**	**340,00**	**46,00**	**104,05**	**266,33**
2013	**1843,94**	**26572,98**	**4910,70**	**344,02**	**45,04**	**101,58**	**299,35**
2014	**1909,46**	**27808,00**	**5130**	**354,465**	**42,01**	**100,15**	**151,51**
2015	**2150,00**	**28112,00**	**5014**	**362,265**	**42,36**	**105,20**	**167,5**
2016	**2081,00**	**28135,99**	**4934,70**	**379,09**	**44,99**	**102 ,1**	**401,51**
2017	**1895,13**	**28393,60**	**5007,89**	**381,88**	**46,84**	**108,30**	**394,23**
2018	**1816,00**	**28723,99**	**4908,00**	**417,00**	**46,00**	**120,35**	**314,05**

الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000 – 2018)[1]

من خلال الجدول نلاحظ أن الثروة الحيوانية في تزايد مستمر في مقدمتها الأغنام بلغ سنة 2018 28723,99 أما الإنتاج السمكي فهو في تذبذب ، كذلك إنتاج البيض عرف تذبذب وعدم الاستقرار والملاحظ أن الثروة الحيوانية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وهذا ما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من الأبقار هذا العام مع حلول شهر رمضان الكريم، محاولة الدولة إلى استقرار أسعار اللحوم الحمراء.

2-2 تحقيق الاكتفاء الذاتي :يعني سد حاجيات الغذائية للمجتمع عن طريق إنتاجها محليا :

نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية[2]

	جملة الحبوب	القمح والدقيق	البقوليات	الخضر	الفواكه	اللحوم	الأسماك	البيض
2014	21,6	40,3	38,9	99,6	90,2	76,3	74,8	99,8
2015	21,3	42,5	31,7	99,6	92,0	70,2	77,1	99,7

1- سمير عز الدين وسوفطة مليكة ، المرجع المذكور سابقا، ص 199.

2- المرجع نفسه ، ص 204.

2016	18,0	36,3	31,0	99,6	94,8	69,7	77,0	99,6
2017	41,8	39,4	59,6	105,7	108,5	74,2	114,7	85,4
2018	37,9	7455,4	42,2	98,3	94,7	68,8	71,6	81,6

نلاحظ أن متوسط الاكتفاء الذاتي للبقوليات يعتبر دون المستوى فبلغ سنة 2011 نسبة42.8 والاكتفاء الذاتي أيضا للحبوب يعتبر دون المستوى مقارنة مع الخضر والفواكه التي عرفت ارتفاعا للاكتفاء الذاتي سنة 2018 على التوالي 98,3 و 94,7 فهو في تحسن مستمر، أما الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحوم فهو في انخفاض مستمر، أما الاكتفاء الذاتي في الأسماك فلم يعرف استقرار بل تذبذب مستمر، أما بالنسبة للبيض فالأمر مختلف فهو في استقرار ويحقق الاكتفاء الذاتي.

3- مساهمة الاستثمار الفلاحي في التشغيل:لم يعرف حجم القوى العاملة الفلاحية تطور ملحوظا بعد تطبيق مخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية بالرغم من استقطاب هذا القطاع لـ 21,06% من اليد العاملة في الجزائر خلال فترة تطبيق بالموازاة مع تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي و 10,1% من قوى العاملة سنة 2017 ،ويرجع ذلك لزيادة اليد العاملة في كل من القطاع الصناعي 14,2% قطاع البناء الأشغال العمومية 16,6% والقطاع التجارة والخدمات 58,4% نسب اكبر من القطاع الفلاحي ، ويرجع سبب ذلك لزيادة الإنتاج الفلاحي ، استعمال المكننة والتقدم العلمي والتكنولوجي كالآلات والمحسنات الزراعية،وهذا مما زاد في الإنتاج الزراعي وترك فائض من الأيدي العاملة للأشغال الأخرى ومما أدى أيضاإلى تناقص عدد الزراع قيام المصانع بأداء الكثير من العمليات التي كانت تؤدى في المزرعة[1]

4- مساهمة الاستثمار الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات وهو ما نتناوله في :

1- مزلف سعاد وشايحي الطاهر، قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر ، خلال الفترة (1990-2018) ، باستخدام نموذج .ARDL، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية مجلة 409، عدد 13، 2020-ص 249.

4-1- المساهمة في ترقية الصادرات -(تطور صادرات السلع الغذائية (القيمة :بالمليون دولار الأمريكي)[1]

المجموعات السلعية	2014	2015	2016	2017	2018
الحبوب والدقيق	0.72	1.57	1.76	0.73	0.00
القمح والدقيق	0.03	0.88	0.84	0.52	0.00
الزيوت النباتية	0.49	1.18	11.38	12.74	1.60
السكر ومصنوعات سكرية	231.50	151.84	234.22	247.69	156.0
الفاكهة	38.50	34.62	37.57	52.46	111.2
الخضروات	2.65	3.35	2.88	1.68	12.3
جملة اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن	0.24	0.16	0.11	0.37	0.4
الألبان ومشتقاتها	7.10	5.74	0.69	0.86	2.3
البيض	0.00	0.00	0.00	0.24	0.1
الأسماك	4.09	6.46	10.31	38.06	35.2
البناء والشاي والكاوكاو	7.75	7.55	10.02	9.25	11.5
المستويات الغذائية المصنعة	9.38	9.39	9.88	9.97	18.1

التطورات لبعض السلع الغذائية : (القيمة بالدولار الأمريكي)[2]

المجموعات السلعية	2014	2015	16	17	2018
الحبوب والدقيق	36□2920	19□3005	05□2789	10□2753	37□2860
القمح	36□1607	75□1843	17□1790	70□1788	22□1864
البقوليات	17□232	96□241	26□240	53□314	33□259
الفاكهة	95□482	38□435	22□310	64□118	16□72
الخضر الطازجة والمجهزة و المحفوظة	77□70	14□76	27□89	32□57	18□46
جملة اللحوم الحمراء وكذا الدواجن	37، 314	65□260	20□246	85□188	04□187

1- سمير عز الدين وسوفطة مليكة ،المرجع المذكور سابق، ص 201.

2- المرجع نفسه، ص203.

الألبـــــــــان ومشتقاتها	**56□2043**	**61□1168**	**48□976**	**38□1377**	**97□1279**
الأسماك	**70□111**	**38□84**	**12□80**	**72□128**	**59□53**
الـــبن والشـــاي والكاكاو	**73، 480**	**19□438**	**43□450**	**86□447**	**92□341**
المنتجـــــــات الغذائية المصنعة	**85□885**	**45□822**	**29□806**	**14□723**	**32□615**

نلاحظ من خلال الجدول أن البلاد تستورد معظم السلع بنسبة متفاوتة لأن الإنتاج الوطني غير كافي ولا يلبي حاجيات السكان المتزايدة لذا فالدولة تلجأ إلى الاستيراد وهذا يؤدي إلى استنزاف العملة الصعبة في حين أن الدولة لها كل المؤهلات من موارد طبيعية ويد عاملة ان استغلتها أحسن استغلال وتم استثمارها تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه إلى التصدير.

المطلب الثاني:معوقات الاستثمار الفلاحي

على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة خلال البرامج المسطرة من طرف الحكومة وترسانة القوانين المجهزة على الاستثمار الفلاحي إلا أنه لا يزال بها القطاع الفلاحي يعاني من ضعف الاستثمارات ويرجع ذالك إلى الصعوبات و العراقيل التي تقف عائق وراء تطور هذا النوع من الاستثمار والتي يمكن إرجاعها إلى :

1– معوقات تتعلق بالموارد الطبيعية[1] :

- . التقليص العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية.
- . فقدان الأراضي بسبب المتطلبات الزراعية حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم هذه الأسباب هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من المساحات أراضي الزراعية .
- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة على النباتات التي تنمو فيها .
- التصحر تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر حيث انه حوالي 82.7 من مساحة الجزائر متصحرة و 9.7 مهددة بالتصحر[2].
- ضعف وعدم أنتضام تساقط الأمطار بالنسبة للجزائر وسوء توزعها مكانيا و زمنيا تشكل عائق أمام تطور الاستثمار في القطاع الفلاحي لهذا كان لابد من التوجه إلى سقي الأراضي الفلاحية وتخفيض الاعتماد على الأمطار في الإنتاج الفلاحي. [1]

1– ميمون شيماء، عويفر آية، مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة، مديرية المصالح الفلاحية و بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ميلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحميد بوصوف، ميلة، 2021/2020، ص54.

2– دندن فتحي حسن ، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية ،2014.2000، مذكرة نيل شهادة ماستر تسير اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة عبد المجيد بن باديس،مستغانم ،2015–2016، ص 39.

- ظاهرة صعود المياه في كل من منطقة وادي ريغ ووادي سوف وما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة في تزويد السوق بالمنتجات الفلاحية لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في مادة البطاطا.

2 – معوقات تتعلق بالموارد البشرية:

ـ نقص العمالة الزراعية المدرية : على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدرية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج والتي عادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

. **ضعف البرامج التدريبية** :لا يخفى على الممتحن بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.[2]

لهذا وجب الاهتمام بإنشاء مراكز التدريب الهادفة لزيادة كفاءة العمالة ودعم قدرتها على التعامل مع وسائل الإنتاج التكنولوجية الحديثة.

- 3– معوقات تتعلق بالعقار الفلاحي :

أمام ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية التي أصبحت تستهلك جزأ كبيرا من الإرادات النفطية للدولة.دفع بهذه الأخيرة للتفكير بجدية أكثر لإيجاد حلول جدية لازمة اعتمدت على تشجيع القطاع الفلاحي ودفع إلى الأمام بوتيرة أسرع ومحاولة تذليل المشاكل التي تعترضهم وعلى رأسها العقار الفلاحي الذي كان لا يزال احد اكبر التحديات في الجزائر ككل[3] فالعقار الفلاحي بقي هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب نضرا لطول مدة الحصول عليه أو بسبب البيروقراطية الإدارية أو منحه في أماكن بعيدة عن البنى التحتية (طرق جيدة . كهرباء)مما قد يدفع المستثمرين التوجه إلى الاستثمار في قطاعات أخرى ضف إلى ذلك توسع العقار الصناعي على حساب العقار الفلاحي.

1– بوزيان فتحية،شابكي حفيظ مليكه،تقسيم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر،مجلة دراسات اقتصادية ،المجلة 5، العدد1،جوان 2018، ص 39.

2– دندن فتحي حسن ، المرجع المذكور سابقا ، ص 39.

3– بالي حمزة، حسن زبيدة ،تي أحمد ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000.2019)، مجلة الباحث، العدد 20(1) /2020،ص 834.

4-معوقات تتعلق بالتمويل الفلاحي:

ويعتبر بمثابة المعيق الأساسي لصغار المستثمرين الراغبين في الولوج لهذا النوع من الاستثمار لعدم تحصلهم على التمويل في الوقت المناسب بالموازاة مع ارتفاع المخاطر في القطاع الزراعي الذي يتأثر تأثرا كبيرا بالكوارث الطبيعية والتقلبات الجوية ونقص التمويل مرده قلة الموارد المالية للبنوك الأمر الذي يعيق توفيرها المبالغ كبيرة لتمويل العمليات الزراعية الاستثمارية وكذلك نذره رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بسبب ضعف الاستثمار الفلاحي الخاص والأجنبي ضف كذلك إلى الصعوبات الكبيرة المتعلقة بإجراءات الاستفادة من القروض البنكية.

5- معوقات أخرى :

- اختيار المستثمرين في الاستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) وتجنب الاستثمار في القطاع الفلاحي بسبب الأخطار والعوامل المناخية التي لا يمكن التحكم فيها.
- اعتماد نوعية البذور الرديئة فغالبا ما يتم استيراد بذور ذات نوعية رديئة الأمر الذي يؤدي إلى محصول رديئ وكمية إنتاج متدنية من المحصول أو المنتوج.
- مشكل توصيل الكهرباء للمستثمرات الفلاحية .
- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج (عتاد.بذور.أسمدة).
- قلة العتاد الفلاحي من جرارات آلات البذور والحصاد ... إلخ
- نقص وسائل التخزين الأمر الذي يؤدي إلى تلف الكثير من المحاصيل الزراعية عند وفرة إنتاجها
- ضعف جهاز التسويق في الجزائر فهو يعاني من مشاكل وعيوب كثيرة راجعة لتدني نوعية المنتوجات المعروفة في الأسواق واعتماد الأساليب المناسبة بعد جني المنتوج من توضيب وتغليف وتعبئة ونقل وتخزين مع صعوبة تصدير المنتوجات الزراعية نحو الخارج في إطار ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ضعف نشاط المعاهد والجامعات بينما يتعلق بترقية النشاط الفلاحي.
- الانحراف الإداري وما يرافق من انتشار الفساد و ألّا مبالاة والرشوة.

- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل لأن التخطيط الزراعي في الجزائر يقوم على المدى المتوسط ما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الاستثمار لمدة زمنية طويلة.
- ضعف ثقافة التأمين الزراعي لدى الفلاحين لمعالجة التقلبات الجوية والكوارث الطبيعية والمخاطر.

المطلب الثالث :آفاق الاستثمار الفلاحي :

للاستثمار الفلاحي في الجزائر آفاق واعدة تبرز من خلال المؤهلات التي تتميز بها من أراضي واسعة قابلة للاستغلال، ومن موارد بشرية هامة ومن خلال اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي خاصة بعد الفجوة الغذائية نتيجة أزمة كوفيد 19، و نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2020، وما ترتب عنها من ندرة حادة في المواد الغذائية وما صاحبها من ارتفاع جنوني للأسعار.

ونجد أن الحكومة اتخذت قرارات هامة لأجل تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي منها:

. الاستثمار في استصلاح الأراضي للمستثمرين الكبار والصغار .

. تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي +إجراء تعديلات على القوانين التي لها علاقة بالاستثمار لمسايرة التغيرات الاقتصادية من اجل استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومنها القانون الجديد المتعلق بالاستثمار18/22.

. تشجيع الاستثمار في السهوب والجنوب والهضاب العليا .

. تسوية وضعية الفلاحين الذين كانوا يشغلون أراضي بدون وثائق ومستندات لتمكينهم من حيازة عقود امتياز ومن ثمة الاستفادة من مختلف آليات الدعم .

–إنشاء لجنة لاسترجاع الأراضي غير المستغلة والتي بلغ تعدادها 200 ألف هكتار .

–حسب تصريح مليود ترييعة المكلف بالدراسات والتلخيص لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سيتم توزيع 200ألف هكتار إلى غاية 2015، ومليون هكتار آفاق 2023.

ـ حسب تصريح الوزير الأول أيمن عبد الرحمان [1] فإن آفاق مناخ الفلاحي الذي يدخل في إطار تحسين مناخ ومحيط الاستثمار:

1– منتدى الأمن الغذائي من خلال تطوير إنتاج القمح الصلب في الجزائر ، المنظم من طرف مجلة التجديد الاقتصادي الجزائري تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية بالمركز الدولي للمؤتمرات ، عبد اللطيف رحال في 16 مارس 2023.

ـ إصلاح القطاع البنكي وتعزيز دوره في عملية التنمية حيث صرح الوزير الأول أن جميع البنوك معنية بتمويل الاستثمار الفلاحي وحذّر من رفض تمويل ملفات المستثمرين في حالة استقائها للشروط اللازمة .

ـ افتتاح بنك للمساهمة للجينات قريبا قبل شهر جوان 2023 فمراكز التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية تعمل جاهدة للمساهمة في إنتاج بدور ذات نوعية عالية .

. حث القطاع الخاص على استحداث مراكز للبحث في مجال تحسين البذور.

. بلوغ هدف 70 قنطار في الهكتار المردودية في شعبة للحبوب .

ـ إعادة توجيه الأراضي الفلاحية ذات الإنتاج الضعيف إلى الزراعات الإستراتيجية الأخرى ، منها الأشجار المثمرة .

. تأطير برنامج التنمية في مناطق الهضاب العليا والجنوب.

. تنمية القطاع مع ضرورة تزويد القطاع الفلاحي بنظام معلوماتي دقيق جدا على مستوى وزارة الفلاحة

. تعزيز القدرات اللوجيستية من أجل تحسين ضبط عملية الإنتاج وعصرنه الفلاحة

ـ التسريع من وتيرة منح العقار الفلاحي ضمن برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز(ديون تنمية الزراعية الصناعية بالأراضي الصحراوية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية).

. الاهتمام الخاص من طرف السلطات العمومية بالصناعات الغذائية .

. وضع نظم الري الذكية عن طريق البحث عن بدائل لترشيد استهلاك المياه مع إضافة مساحة سقي إضافية تقدر بـ 800الف هكتار في أفاق 2025مع تقليص مساحة الأراضي البور و توسيع المساحة المزروعة .

. الحرص على تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح .

. مضاعفة قدرات التخزين عبر كافة التراب الوطني وهذا مع نهاية سنة 2023وضع إستراتيجية عملياتية مبنية على طرق علمية من أجل انجاز هذه القدرات على مستوي كل ولاية وقد تم تحديد موقع بناء هذه المخازن الجديدة.

. كما أعطى رئس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون تعليمات لرفع نسبة الدعم في الأسمدة من 20% إلى 50%.

ـ الترخيص بموجب قانون المالية سنة2023 باستيراد خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة لأقل من 5 سنوات وكذا المعدات والعتاد الفلاحي لأقل من 7 سنوات .

. إعفاء الجرّارات المخصصة حصريا للاستعمال الفلاحي من الرسم المترتب من بيع المركبات الجديدة.

ـ ربط 30 ألف مستثمرة فلاحيه بالكهرباء بتكلفة قدرها حوالي 84 مليار دينار على أن يتم الاستقاء من ربط جميع المستثمرات قبل نهاية سنة 2023

. تحليه مياه البحر المخصصة للاستعمال الفلاحي لقد جسدت التجربة الجزائرية من هذا المجال في ثلاث مناطق صناعية وهي أرزيو ، سكيكدة ، عنابه ، وتسمح هذه المحطات تجنيد 18 مليون م^3 / منه بالإضافة إلى إنشاء 10 مصانع أخرى بطاقة إنتاجية مابين 50و200 ألف يوميا و22مصنع صغير يتم ترشيدها حاليا لتصبح أكثر من 57 ألف م^3 ليتم الوصول إلى إنتاج أزيد من مليون م^3 في اليوم من المياه المحلاة .[1]

استغلال المياه المعالجة للاستعمال الفلاحي : إمكانيات الجزائر من هذا المورد تبقى ضعيفة حيث سجلت الإحصائيات 21 محطة تصفية مستغلة و23 طور الانجاز 19 قيد التأهيل وتبلغ قدرات التصفية تقريبا 160مليون م^3 في السنة و أنها في الواقع لا تستغل إلّا بنصف طاقتها ما يعادل 75 مليون م^3 .

ـ استخدام الطاقات المتجددة في الري واستخدام الطاقة الشمسية في الضخ ليستفيد الفلاح من الطاقة بأقل تكلفة مع تقليص الفاتورة الطاقوية.

1–بلغالي محمد ، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر . تشخيص الواقع وأفاق التطوير ، الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، الجزائر ،24.22، مارس 2008، ص 76.

ملخص الفصل الثاني :

يمثل الاستثمار الفلاحي أحد أقطاب التنمية الاقتصادية لماله من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني وتحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي واتضح لنا ذالك من خلال دراسة مختلف الإحصائيات الخاصة بمساهمة الاستثمار الفلاحي في التشغيل و الاكتفاء الذاتي والناتج المحلي وترقية التجارة الخارجية ومن خلال ما تناولنا للمعوقات والمشاكل التي تؤثر على الاستثمار في هذا المجال استنتجنا أن مساهمة الاستثمار الفلاحي في الناتج الخام والتشغيل عرف تطور في السنوات الأخيرة وذلك من خلال سياسات الدولة المنتجة لهدف النهوض بالقطاع الفلاحي.

بينما تبقى معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة في الجزائر هو معدل اقل بكثير من ما هو مطلوب مقارنة بما تملك الدولة من مقومات التنمية الزراعية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية ولكن برغم ذالك تبقى للاستثمار الفلاحي آفاق واعدة لما توليه الدولة من اهتمام ودعم خاصين لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الخاتمـــــة

لقد اتبعت الجزائر إصلاحات جادة في الميدان الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بموضوع الاستثمار الفلاحي، وذلك من خلال تنظيم وسن عدة قوانين خاصة بهذا الأخير.

لقد مر الاستثمار الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل، ترجمت التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، سن المشرع الجزائري من خلالها عدة قوانين ترجمت نيتها لإصلاح القطاع الفلاحي.

صدر المرسوم رقم:93/63 المتعلق بتنظيم استغلال الأراضي الفلاحية الشاغرة، وقانون 19/87 المتعلق بكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة عن طريق منح هذه الأراضي للمستفيدين في شكل استثمار فلاحي، وقانون 16/08 المتضمن التوجيه الفلاحي المتمثل في حق الامتياز الذي كرسه بعد ذلك القانون 03/10 الذي جاء بحق الامتياز كنمط وحيد لاستغلال الراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والذي يعتبر عقد إداري وحق عيني، ويهدف المشرع من خلال هذا القانون لتحقيق استثمار حقيقي وناجح للأراضي الفلاحية، ولهذا فالاستثمار الفلاحي مرتبط أساسا بتحقيق أهداف الدولة في مجال استغلال هذه الأراضي نظرا لأهميتها الاقتصادية.

واعتبر هذا القانون عقد الامتياز نمطا وحيدا لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهو عبارة عن آلية قانونية استحدثها المشرع الجزائري من أجل ضمان استغلال الأراضي الفلاحية وذلك وفق مدة محدد بـ: 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع أتأوي سنوية.

والمشرع من خلال سنه لهذا القانون حاول تفادي أخطاء القانون رقم: 19/87 الملغى المتضمن ضبط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، لأن فشل القانون الملغى مرده عدم استقرار جماعة المنتجين نتيجة عدم ضبط العلاقة فيما بينهم بخصوص تقاسم الأشغال والأرباح، فقد نص المشرع في القانون رقم: 03/10 على أنه يتعين على المستثمرين أصحاب الامتياز في المستثمرات الجماعية إنشاء اتفاقية تحدد طريقة مشاركة كل واحد منهم، و كيفيات توزيع المداخيل، كما أجاز له الحق في إبرام عقود الشراكة التي قد تمكنه من الاستفادة من خبرات و تقنيات جديدة لأشخاص طبيعية أو معنوية مختصة في هذا المجال الأمر الذي يحسن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية خاصة بعصرنة وسائل الإنتاج الفلاحي. وكذلك المرسوم 326/10 المحدد لكيفيات تطبيق حق

الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية، ليصدر بعد ذلك القانون رقم: 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار لجلب واستقطاب المستثمرين الذي حرص من خلاله المشرع على جعل قواعد لاستقطاب المستثمرين من خلال منظومة قانونية تهدف إلى توفير الحماية القانونية للمستثمرين وذلك بتكريس: ضمان حماية الملكية، ضمان تحويل رؤوس الأموال، تكريس مبدأ استقرار التشريع المعمول به، ضمان مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة، ضمان حق اللجوء إلى التحكيم، لكن هذا الأخير لم يحقق النتائج المرجوة منه خاصة فيما يتعلق باستقطاب الاستثمار الأجنبي.
فصدر القانون رقم: 18/22 الذي يركز على ترسيخ حرية الاستثمار كمبدأ لا رجعة فيه، كما أقر على ضمانة جديدة لم تنص عليها القوانين السابقة المنظمة للاستثمار وهي حماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين، وهذا بنص المادة: 07 منه، وما يميز هذا الأخير هو وضعه لأنظمة خاصة لغرض تطوير الاستثمار بمختلف الوسائل ويتعلق الأمر بنظام القطاعات ونظام المناطق ونظام الأولوية لبعض الأنشطة الاستثمارية ونظام الرقمنة، ومن بين القطاعات المقصودة القطاع الفلاحي وتربية المائيات والصيد البحري، وتوجه الدولة نحو هذا القطاع يرجع إلى أهميته من الناحية الاقتصادية، لأن الاستثمار في هذا القطاع يترتب عليه توفير المواد الغذائية والحيوانية ومحاولة تحقيق الاكتفاء، إضافة إلى خلق مناصب الشغل.

ولقد ركز القانون رقم:18/22 على استخدام التكنولوجيا العالية من خلال توفير الآليات والمعدات الجيدة والاستعانة بالعمال ذووا الكفاءات المهنية والقدرات العالية على التحكم في المشاريع الاستثمارية، كما ركز على نظام الرقمنة في إطار التعامل مع المستثمرين من خلال منظومة الكترونية من قبل كل الهيئات المشرفة على الاستثمار في الجزائر لتسهيل عن بعد عن طريق الأسلوب الالكتروني وهذا لعصرنة القطاع، كما أقر مزايا و تحفيزات نذكر منها وضع منصة رقمية للحصول على العقار وكل المعلومات المتعلقة به بكل سهولة ، كذلك الاستفادة من نظام المرافقة و الدعم من قبل الدولة، فالدولة هنا هي الضامنة الحقيقية للمستثمر، كما أقر أيضا جملة من الإعفاءات.

ونستخلص من خلال دراستنا هذه أن الاستثمار الفلاحي وسيلة ذات نجاعة لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، من خلال مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب العمل،

إلا أن المنظومة القانونية للاستثمار الفلاحي في الجزائر لم تكن ذات فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك راجع إلى سن قوانين ومراسيم تنظيمية لغايات سياسية غير مدروسة،ولهذه الأسباب فإن المنظومة لم تنجح في استقطاب الاستثمار الأجنبي ولا الخاص.

إلا أن توجه الدولة في الآونة الأخيرة للقطاع الفلاحي عرف اهتماما بالاستثمار الفلاحي خاصة في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18،والذي نلمس فيه نية صادقة وجادة للنهوض بالقطاع الفلاحي .

ومن جملة النتائج المتوصل إليها نذكر:

قامت الجزائر بتعديلات هامة في القوانين والتنظيمات الخاصة بالاستثمار لجذب المستثمرين.منح المشرع الجزائري ضمانات هامة للمستثمرين من أجل تمكينهم من الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاع الفلاحي.

تحسن بعض مؤشرات السلع الغذائية كالخضر والفواكه، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

-تمثل القوة العاملة في القطاع الفلاحي نسبة معتبرة من اليد العاملة إلا أنها تبقى فرص -عمل مؤقتة كما أنها تعرف نزوحا إلى القطاعات الأخرى ولعل السبب ضعف الرواتب

-تأثير الاستثمار الفلاحي على معدل النمو الاقتصادي لا يزال ضعيف مقارنة مع ما تملكه الدولة من إمكانيات ومؤهلات طبيعية وبشرية.

-إنشاء الجزائر هياكل إدارية لمساندة وتطوير المشاريع الاستثمارية كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار والشبابيك المساعدة على الاستثمار، الشبابيك المركزية الوحيدة والشبابيك اللامركزية الوحيدة.

-يعاني القطاع الفلاحي من الصعوبة في التمويل.

-يعاني الاستثمار الفلاحي في الجزائر من العديد من المعوقات على رأسها مشكل العقار الفلاحي و مشكل ندرة المياه.

توصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن ذكر التوصيات التالية فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

-إصدار قانون استثمار خاص بالاستثمار الفلاحي.

-تسهيل عمليات دعم القروض الفلاحية خاصة لصغار المستثمرين لتحفيزهم على الاستثمار لزيادة الإنتاج.

-التركيز على دعم المستثمرين للتوجه نحو الصناعات التحويلية وأنظمة التبريد لتجنب كساد المنتوج الفلاحي.

- خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي.

-الاعتماد على الطرق العصرية والاقتصادية للري .

-تشجيع اليد العاملة في القطاع الفلاحي وتحفيزها.

-القضاء على كل أشكال البيروقراطية في القطاع الفلاحي.

والجدير بالذكر أن المشرع الجزائري من خلال إصداره لقانون الاستثمار 18/22 اتبع منهجا مغايرا لما كان سائدا في القوانين السابقة من حيث إحداث قطيعة مع السلوكيات والآثار السلبية في انتظار ما سيحققه من نتائج إيجابية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن خلال دراستنا للإطار القانوني للاستثمار الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية يمكن اقتراح الموضوع التالي ليكون محل بحث مستقبلا:

- مدى مساهمة قانون الاستثمار18/22 في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية:

01- القانون رقم:63-277، المؤرخ في: 1963/07/26،المتضمن قانون الاستثمارات، ج ر، عدد: 53، الصادرة بتاريخ 1963/08/20.

02- الأمر رقم: 66-284 المؤرخ في 1966/09/15، يتضمن قانون الاستثمارات، ج ر، عدد 80، 1966.

03- الأمر رقم:653/68 المؤرخ في 30 سبتمبر،1968 يتضمن التسيير الذاتي في الفلاحة، ج ر عدد 15 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1969، ملغى بموجب قانون 19/87.

04- الأمر رقم: 73/71 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971، المتعلق بالثورة الزراعية، ج ر عدد97، الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 1971، ملغى بموجب قانون 25/90.

05- القانون رقم: 19/87 المؤرخ في 08 ديسمبر1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة وتحديد حقوقهم وواجباتهم، ج ر عدد 50 الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 1987، ملغى بموجب قانون 03/10.

06- القانون رقم: 90-10، المؤرخ في 1990/04/14،المتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990.

07- القانون رقم: 16/08 المؤرخ في 03 أوت2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، ج ر عدد 46 الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008.

08- القانون رقم: 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج ر عدد 46، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2010.

09- القانون رقم :16-01،مؤرخ في 2016/03/06،يتضمن التعديل الدستوري،ج ر،العدد14، بتاريخ2016/03/07، ملغى بموجب قانون 18/22.

10- القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 45 الصادرة بتاريخ 03 غشت 2016.

11- القانون رقم: 18/22 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، ج ر عدد 50 الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

ثانيا: النصوص التنظيمية:

01- المرسوم رقم: 95/63 المؤرخ في 22 مارس 1963 المتضمن لتنظيم الاستغلالات الفلاحية الشاغرة، ج ر عدد 17 الصادرة بتاريخ 29 مارس 1963، ملغى بمقتضى الأمر 653/68.

02-م،ت رقم 21- 432 ،المؤرخ في 2021/11/04 ،يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، ج ر العدد 85 الصادرة في 07 نوفمبر 2021.

م،ت رقم:22-298 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها، ج ر العدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

ثالثا: الكتب

01- أحمد رشيد، التنمية المحلية ، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر القاهرة ، 1986.

02- إسماعيل عبد الرحمان، عربي عريقات، مفاهيم ونظر اقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي)'دار وائل للنشر ، ط1،عمان 2004.

03- البراوي راشد ، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة،ط1 ،1971.

04- بسيوني جابر أحمد و مهدني محمد محمود ، التنمية الاقتصادية، مفاهيم، نظريات، تطبيقات ، دار الوفاء للنشر، مصر ، 2012.

05- بكري كامل ، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية ، بيروت 1982.

06- بن قانة إسماعيل محمد ، اقتصاد التنمية (نظريات,نماذج,استراتجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.عمان. 2012.

07- بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائرية بن متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، جامعة الشلف، الجزائر.

08- سليمان الرياشي وآخرون ، الأزمة الجزائرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1996.

09- عثمان أحمد الخولي و محمود محمد الشريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1972.

10- عجيمية محمد ، اليتي علي، التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها سياستها ، دار الجامعة ، الإسكندرية ،1998.

11- عجيمية محمد عبد العزيز و الليتي محمد، التنمية الاقتصادية ومفهومها ، نظرياتها وسياساتها الدار الجامعية للنشر ، مصر 2006.

12- علاوة جمال، صالح علي ، مدخل إلى عالم التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2010.

13- غضبان فؤاد ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 عمان، 2015.

14- القريشي مدحت ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 .

15- مصطفى عبد اللطيف ، سانية عبد الرحمان، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، ط1، بيروت لبنان 2014.

رابعا:الرسائل والمذكرات

01- بن هبة مولاي عبد المالك، ابليلة محمد لمين، دعم الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية أدرار، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021/2020.

02- بودبوز حسان ، آليات التشجيع ، الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة للتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة قالمة 2016.

03- بولحبال نادية أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2000.

04- دغش صدام يوسف جميل ، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015، رسالة ماجستير في اقتصاد المال و الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2018-2019.

05- دندن فتحي حسن ، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية ،2000-2014، مذكرة ماستر تسير اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة عبد المجيد بن باديس ،مستغانم ،2015-2016.

06- فلاق حمزة قدور، دور الاستثمار الفلاحي في دفع عجلة التنمية المحلية، دراسة حالة، مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2019/2018.

07- ميمون شيماء، عويفر آية، مساهمة الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة، مديرية المصالح الفلاحية و بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ميلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحميد بوصوف، ميلة، 2021/2020.

08- يحة عيسى، قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينية من مشاريع الاستثمارات الزراعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

09- زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

خامسا: المقالات

1- إرزيل الكاهنة ، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 02،2022،ص ص45-84.

2- بالي حمزة، حسن زبيدة ، تي أحمد ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الباحث ، العدد 20(1) /2020.

3- بلغالي محمد ، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر . تشخيص الواقع وأفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، الجزائر، مارس 2008.

4- بوزيان فتحية ،شابكي حفيظ مليكه ،تقسيم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ،المجلة 5، العدد1،جوان 2018.

5- جعفري جمال، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2005م)، مجلة دفاتر اقتصادية.

6- دغموم هشام، تطورات مؤشرات الاستثمار في الجزائر في ظل الجهود المبذولة خلال الفترة 2019/200، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021.

7- سمير عز الدين وسوفطة مليكة ، واقع سياسات التنمية الفلاحية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر للفترة (2000-2019)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي – الجزائر.

8- مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.

9- مزلف سعاد وشايحي الطاهر، قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر ، خلال الفترة (1990-2018)، باستخدام نموذج ARDL.، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية مجلة 409، عدد 13، 2020.

10- منتدى الأمن الغذائي من خلال تطوير إنتاج القمح الصلب في الجزائر ، المنظم من طرف مجلة التجديد الاقتصادي الجزائري تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية بالمركز الدولي للمؤتمرات ، عبد اللطيف رحال في 16 مارس 2023.

11- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد 46، 2009.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة: 1

الفصل الأول : الاستثمار الفلاحي في التشريع الجزائري.....

تمهيد الفصل الأول:.....6

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي 7

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي 8

المطلب الثاني : خصائص الاستثمار الفلاحي.....11

المطلب الثالث : مجالات الاستثمار الفلاحي 13

المبحث الثاني: الإطار القانوني للاستثمار الفلاحي 18

المطلب الأول :الإطار القانوني للاستثمار الفلاحي بعد الاستقلال إلى غاية 1990 م.....18

المطلب الثاني : الاستثمار الفلاحي منذ 1990 إلى غاية قانون 18/22 23

المطلب الثالث : هياكل الاستثمار الجديدة.....30

ملخص الفصل الاول: 35

الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية أهدافها ومقوماتها .....

تمهيد الفصل الثاني:.....37

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية أهدافها ومقوماتها 38

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية 38

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية 41

المطلب الثالث : مقومات التنمية الاقتصادية.....44

المبحث الثاني :مساهمة ومعوقات وآفاق الاستثمار الفلاحي في التنمية الاقتصادية.....46

المطلب الأول : مساهمة الاستثمار الفلاحي في الاقتصاد الوطني.....46

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الفلاحي.....53

المطلب الثالث : آفاق الاستثمار الفلاحي :.....56

ملخص الفصل الثاني :.....59

خاتمة: 60

قائمة المصادر والمراجع:.....64

فهرس المحتويات:.....69

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإطار القانوني للاستثمار الفلاحي الذي سنه المشرع الجزائري لتنظيم وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي بعد الاستقلال، ومعرفة دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قدرته على استيعاب اليد العاملة، وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، في ظل توجه الدولة الجزائرية إلى تنمية هذا القطاع كأحد الحلول التي تعتبرها كفيلة بتنويع الاقتصادي الوطني، مع الوقوف على معوقات الاستثمار الفلاحي، وأكدت نتائج الدراسة على أنه بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي، وبالرغم من امتلاكها لمختلف المؤهلات الطبيعية والبشرية، إلا أن مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية لا تزال ضعيفة، لأن حصة هذا الأخير من الاستثمار الفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الإطار القانوني، الاستثمار الفلاحي، المعوقات، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Cette étude vise à connaître le cadre juridique des investissements agricoles édicté par le législateur algérien pour réglementer

Encourager l'investissement dans le secteur agricole après l'indépendance, et connaître son rôle dans le développement économique

Et social, par sa capacité à absorber la main-d'œuvre, à atteindre la sécurité et l'autosuffisance alimentaires, en

L'État algérien a continué de mettre l'accent sur le développement de ce secteur comme l'une des solutions qu'il considère capables de diversifier l'économie

National, tout en se dressant sur les freins à l'investissement agricole,

Les résultats de l'étude ont confirmé que même si

Les efforts déployés par l'État pour faire progresser le secteur agricole, malgré diverses qualifications

naturelles et humaines, mais sa contribution au développement économique est encore faible, car la part de cette

Ce dernier de l'investissement agricole reste faible par rapport aux autres secteurs.

Mots clés : cadre juridique, investissement agricole, obstacles, développement économique